

الملاحق

(١)

معاهدة الأمير عبد القادر - دو ميشال

(٢٦ شباط - فبراير - ١٨٣٤ م)

إن الجنرال دو ميشال قائد القوات الإفريقية فى إقليم وهران ، وأمير المؤمنين - يدي الحاج عبد القادر بن محي الدين قررا العمل بالشروط التالية :

المادة الأولى : يتوقف النزاع بين الإفريسيين والعرب ابتداء من اليوم ، ويذلل القعد العام للقوات الإفريقية وأمير المؤمنين جهدهما ، كل من جهته ، لإحلال الود والإخلاء بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة ، ولهذا الغرض ، سيرسل أمير المؤمنين ثلاثة قناصل من جهته ، أحدهم إلى وهران ، وثانيهم إلى أرزيو ، وثالثهم إلى مستغانم. وسيرسل الجنرال من جهته أيضا قناصل إلى معسكر لمنع النزاع بين الفرنسيين والعرب .
المادة الثانية : ستكون عادات المسلمين وديانتهم دائما موضع الاحترام والحماية .
المادة الثالثة : يتم إطلاق سراح المساجين الإفريسيين فوراً ، وكذلك المساجين العرب .
المادة الرابعة : ستكون السوق حرة ولن يعترض أى من الطرفين فيها طريق الآخر .
المادة الخامسة : يجب على العرب إعادة كل العسكريين الذين يفرون من عند الإفريسيين وتسليمهم إلى السلطات الإفريقية . ومقابل ذلك يقوم الإفريسيون بتسليم العرب الذين يلجؤون إليهم فراراً من العقوبة عن مخالفة ارتكبوها ، ويتم تسليم هؤلاء فوراً - فى عين المكان - إلى قنصل الأمير فى وهران أو فى أرزيو أو فى مستغانم .
المادة السادسة : يحمل كل أوروبى يريد التنقل داخل البلاد جواز سفر عليه ختم قنصل الأمير وختم القائد العام لإقليم ، حتى يكون حامل هذا الجواز محل احترام وحماية أينما حل فى البلاد^(١) .

(كُتبت هذه الشروط فى أعمدة متوازية بالعربية والإفريقية ووقعها أمير المؤمنين عبد القادر والقائد الإفريسي دو ميشال - فى ٢٦ شباط - فبراير - ١٨٣٤ م) .

(١) المرجع : حياة أمير عبد القادر (شارل هنرى تشرشل) ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢)

معاهدة الأمير عبد القادر - يججو

(معاهدة تافنة)

٢٣ صفر ١٢٣ هـ = ٢٠ آيار - مايو ١٨٣٧ م

إن اليوتنان جنرال يججو قائد الجيوش الإفريقية فى إقليم وهران ، والأمير عبد القادر ،
قد اتفقا فيما بينهما على الشروط التالية :

المادة الأولى : يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الإفريقية فى أفريقية (فى الجزائر) .

المادة الثانية : تحتفظ فرنسا لنفسها فى وطن بلاد وهران ومستغانم ومازغران ونواحيها
(المحيطة) بوهران وأرزو ، ومنطقة أخرى محددة كما يلى : من الشرق بنهر المقطع والسباخ
التي يجرى فيها . ومن الجنوب بخط يبدأ من السباخ المذكورة ماراً بالضفة الجنوبية
للبحيرة ويمتد إلى وادى المالح فى اتجاه سيدى سعيد ، ومن هذا النهر إلى البحر سيكون
تابعاً للإفرانسيين . أما فى إقليم الجزائر فتعتبر منطقة إفريقية : مدينة الجزائر والساحل
وسهل متيجة (متوجة) محدوداً من الشرق بوادى القدرة (أو الخضرة) إلى قدام وقله
لحد رأس أول جبل حتى وادى شفة ، وداخل فى ذلك البلدة وسائر نواحيها ، وغرباً
من شفة إلى المد المقابل لوادى مزغران (مازغان) ومن هناك خط مساوى لحد البحر ،
ومتضمن فى هذا الحد القليعة وكامل نواحيها .

المادة الثالثة : يحكم الأمير إقليم وهران وإقليم تيطرى (المدية) والجزء الذى لم يقع
النص عليه من الشرق فى الحدود المذكورة فى المادة الثانية من إقليم مدينة الجزائر ،
وليس له حق الدخول فى أى جزء آخر من الولاية .

المادة الرابعة : ليس للأمير أى سلطة على المسلمين الذين يرغبون فى الإقامة فى
المنطقة التابعة لفرنسا ، ولكن لهؤلاء حرية الانتقال منها والإقامة فى المنطقة التابعة للأمير .
وفى نفس الوقت يمكن للسكان المقيمين فى المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ويقيموا
فى المناطق الإفريقية .

المادة الخامسة : يتمتع العرب المقيمون فى المنطقة الإفريقية بحرياتهم الدينية ،
ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائهم الدينية فى كل خصوصياتها ، تحت سلطة
قضائهم ورجال دينهم .

المادة السادسة : يقدم الأمير للجيش الإفرنسى (٣٠) ألف مكيال من القمح و (٣٠) ألف مكيال من الشعير و (٥) آلاف رأس من البقر ، ويتم تسليم هذه المواد فى وهران على ثلاث مرات أولها فى ١٥ أيلول - سبتمبر - ١٨٣٧ م . أما الباقي فبعد كل شهرين متتالين .

المادة السابعة : يستطيع الأمير أن يشتري من فرنسا البارود والكبريت والأسلحة التى يحتاجها .

المادة الثامنة : للكراغلة الذين يرغبون البقاء فى تلمسان أو فى غيرها ، حرية التمتع بأملآكهم هناك ، وسيعاملون كمواطنين ، أما أولئك الذين يرغبون فى الانتقال إلى المنطقة الإفرنسية ، فلهم أن يبيعوا أو يؤجروا أملآكهم بحرية .

المادة التاسعة : تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون - أورشقون) و (تلمسان وقلعتها) وكل المدافع التى كانت فيها قديماً ، ويتعهد الأمير بنقل كل الأمتعة إلى وهران . بالإضافة إلى العتاد الحربى التابع للحامية الإفرنسية فى تلمسان .

المادة العاشرة : تبقى المبادلات التجارية بين العرب والإفرنسيين حرة ، ويمكن لكل طرف أن يقيم مبادلة فى منطقة الآخر .

المادة الحادية عشرة : سيكون الإفرنسيون محل احترام بين العرب ، وكذلك العرب بين الإفرنسيين ، وتكون الأسلحة والأملآك التى اقتناها الإفرنسيون ، أو التى يمكن لهم أن يفتتوها فى المنطقة العربية مضمونة لهم ، ويستطيعون التصرف بما يقتنونه - يمتلكونه بحرية ، ويتعهد الأمير بتعويضهم عن أى خسارة قد سببها العرب لهم .

المادة الثانية عشرة : يتعهد الأمير بعدم تسليم أى جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت بدون إذن فرنسا .

المادة الثالثة عشر : يعاد المجرمون فى كلتا المنطقتين مبادلة .

المادة الرابعة عشرة : لا تجوز المعاملات التجارية للولاية إلا فى الموانئ الإفرنسية .

المادة الخامسة عشرة : تبقى فرنسا على ممثلين لها لدى الأمير ، وفى المدن الخاضعة لسلطته حتى يعملوا كوسطاء لصالح الرعايا الإفرنسيين ، وللنظر فى كل الخصومات التجارية التى قد تنجم بينهم وبين العرب ، ويتمتع الأمير بنفس الامتياز فى المدن والموانئ الإفرنسية .

كتب (برشقون) فى ٢٦ صفر عام ١٢٥٣ هـ .

التافنة - فى ٣١ آيار - مايو - ١٨٣٧ م .
ختم الأمير عبد القادر تحت النص العربى .
ختم الجنرال ييجو تحت النص الإفرنسى (١) .

وأقيم نصب تذكارى ، فى موضع تبادل وثائق معاهدة تافنا (تافنة) كتب فيه ما يلى :
« فى السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٢٥٣ الموافق لفتح يوليو سنة ١٨٣٧ م
وعلى الساعة الثالثة مساء غداة التوقيع على معاهدة تافنة التى اعترفت فرنسا بمقتضاها
بالدولة الجزائرية الحرة السيدة تقبل الأمير عبد القادر بهذا المكان ووسط جيوش آيات
التكريم والإجلال من الجنرال ييجو قائد الجيوش الفرنسية النازلة بمنطقة وهران » .

(٣)

من رسالة الأمير عبد القادر إلى ملك فرنسا (لويس فيليب)

وجه الأمير عبد القادر فى سنة ١٨٣٩ مجموعة من الرسائل إلى القادة الإفرنسيين
يحثهم على الالتزام بنصوص معاهدة (تافنة) . وعندما شعر بنواياهم السيئة ، كتب إلى
ملك فرنسا رسالة جاء فيها :
الحمد لله وحده .

من عبد الله الحاج عبد القادر بن محبى الدين أمير المؤمنين - إلى سعادة لويس فيليب
- ملك الإفرنسيين ، أطال الله حكمه ، وجعله سعيداً ومجيداً . أما بعد .

فإنه منذ ظهور الإسلام كان المسلمون والمسيحيون فى حرب . وقد كان هذا يعتبر
واجباً مقدساً لدى الطرفين ، ولكن المسيحيين ، بعد أن نسوا دينهم ومبادئه ، أصبحوا
ينظرون إلى الحرب مجرد وسيلة للتوسع الدنيوى ، أما بالنسبة إلى المسلمين الحقيقيين فهم
على التقضى من ذلك ، ينظرون إلى الحرب ضد المسيحيين على أنها مجرد التزام دنى ،
وهل هناك أهم من هذا الالتزام حينما جاء المسيحيون للإعتداء على أرض إسلامية ! وبناء
على هذا المبدأ فقد حدثت عن القواعد التى نص عليها كتابنا المقدس ، عندما وقعت معكم
أنتم ملك المسيحيين ، منذ سنتين ، معاهدة سلام ، وبالأخص عندما بذلت كل جهودى .

(١) المصدر : شارل هنرى تشرشل . حياة الأمير عبد القادر ص ١١٧ - ١١٩ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .

لتدعيم هذا السلام بكل الوسائل التى كانت لدى ؛ إنكم تعلمون الواجبات التى يفرضها القرآن الكريم عن كل حاكم مسلم ، إذن ، الواجب عليكم شكرى على ما قمت به شخصيًا لتخفيف صرامة أحكامه نحوكم ، إنك تطلب منى تضحية تتنافى ودينى ، وهى الخضوع ، وأراك أعذل من أن تكلفنى مثل هذا ، إنك تطلب منى أن أتخلى عن قبائل - هم إخوانى فى الدين - تلقيت منهم الوفاء والطاعة ، وجاءوا بأنفسهم راضين يدفعون إلى ما فرضه القرآن من جزية ، وتضرعوا إلى وما زالوا بأن أكون عليهم أميرًا ، وقد جلت بنفسى عبر مناطقهم -والتى هى خارجة عن الحدود التى خصصتها المعاهدة لفرنسا -وتريدون منى اليوم أن أطلب من هذه القبائل أن تخضع لهيمنة المسيحيين .أبدًا .وإذا كان الإفرنسيون أصدقائى ، فليس لهم أن يطلبوا منى شيئًا يحط من قيمتى لدى شعبى » ...

دعوة

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها

١ - الإسلام هو دين الله الذي وضعه هداية عباده . وأرسل به جميع رسله ، وكمله على يد نبيه محمد الذي لا نبي من بعده .

٢ - الإسلام هو دين البشرية الذي لا تسعد إلا به وذلك لأنه :

أولاً : كما يدعوا إلى الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين ، يُذكر بالأخوة الإنسانية بين البشر أجمعين .

ثانيا : يُسوى في الكرامة البشرية والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس والألوان .

ثالثاً : لأنه يقرض العدل فرضاً عاماً بين جميع الناس بلا أدنى تمييز .

رابعاً : يدعوا إلى الإحسان العام .

خامساً : يُحرّم الظلم بجميع وجوهه وبأقل قليله من أى أحد على أى أحد من الناس .

سادساً : يُمجّد العقل ويدعوا إلى بناء الحياة كلها على التفكير .

سابعاً : ينشر دعوته بالحجة والإقناع لا بالختل والإكراه .

ثامناً : يترك لأهل كل دين دينهم يفهمونه ويطبقونه كما يشاءون .

تاسعاً : شرك الفقراء مع الأغنياء في الأموال وشرع مثل القراض والمزارعة والمغارسة مما يظهر به التعاون العادل بين العمال وأرباب الأراضي والأموال .

عاشرًا : يدعوا إلى رحمة الضعيف فيكفي العاجز ويعلم الجاهل ويرشد الضال ويعاون المضطرب ويغاث الملهوف وينصر المظلون ويؤخذ على يد الظالم .

حادي عشر : يُحرّم الاستعباد والجبروت بجميع وجوهه .

ثاني عشر : يجعل الحكم شورى ليس فيه استبداد ولو لأعدل الناس .

٣ - القرآن هو كتاب الإسلام .

٤ - السنة « القولية والفعلية » الصحيحة تفسير وبيان للقرآن .

٥ - سلوك السلف الصالح « الصحابة والتابعين وأتباع التابعين » تطبيق صحيح لهذا الإسلام .

٦ - فهم أئمة السلف الصالح أصدق الفهم لحقائق الإسلام ونصوص الكتاب والسنة .

٧ - البدعة كل ما أحدث على إله عبادته وقربته ولم يثبت عن النبي ﷺ فعله وكل بدعة ضلالة .

٨ - المصلحة كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دنياهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم وتقديم عمرانهم مما تقره أصول الشريعة .

٩ - أفضل الخلق هو محمد ﷺ لأنه :

أولاً : اختاره الله لتبليغ أكمل شريعة إلى الناس عامة .

ثانياً : كان على أكمل أخلاق البشرية .

ثالثاً : بلغ الرسالة ومثل كمالها بذاته وسيرته .

رابعاً : عاش مجاهداً في كل لحظة من حياته في سبيل سعادة البشرية جمعاء حتى خرج من الدنيا ودرعه مرهونة .

١٠ - أفضل أمته بعده هم السلف الصالح لكمال اتباعهم له .

١١ - أفضل المؤمنين هم الذين آمنوا وكان يتقون وهم الأولياء والصالحون فحظ كل مؤمن من ولاية الله عليه قدر حفظه من تقوى الله .

١٢ - التوحيد أساس الدين فكل شرك في « الاعتقاد أو في القول أو في الفعل » فهو باطل مردود على صاحبه .

١٣ - العمل الصالح المبنى على التوحيد ؛ به وحده النجاة والسعادة عند الله فلا النسب ولا الحسب ولا الحظ بالذي يغني عن الظالم شيئاً .

١٤ - اعتقاد تصرف أحد من المخلوق مع الله في شيء ما ؛ شرك وضلال ومنه اعتقاد الغوث والديوان .

١٥ - بناء القياب على القبور ووقد السرج عليها والذبح عندها لأجلها والاستغاث بأهلها ضلال من أعمال الجاهلية ومضاهاة لأعمال المشركين من فعله جهلاً يعلم ومن أقره ممن يتسبب إلى العلم فهو ضال مضلل .

١٦ - الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف ومبناها كلها على الغلو في الشيخ والتحيز لاتباع الشيخ وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ إلى ما هنالك من استغلال وإذلال وإعانة لأهل الإذلال .. والاستغلال .. ومن تجميد للعقول وإماتة للهيمم وقتل للشعور وغير ذلك من الشرور ..

١٧ - ندعو إلى مادعا إليه الإسلام وما بيناه منه من الأحكام بالكتاب والسنة وهدى السلف الصالح من الأئمة ، مع الرحمة والإحسان دون عداوة أو عدوان .

١٨ - الجاهلون والمغرورون أحق الناس بالرحمة .

١٩ - المعاندون المستغلون أحق الناس بكل مشروع من الشدة والقسوة .

٢٠ - عند المصلحة العامة من مصالح الأمة ، يجب تناسي كل خلاف يفرق الكلمة ونصدع الوحدة ويوجد للشتر الثغرة ، ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة وتزول الشدة بإذن الله ثم بقوة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة .

قل هذه سبيلي: أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني، وسبحان الله، وما أنا من المشركين.

عبد الحميد بن باديس

بقنطية بالجامع الأخضر

أثر صلاة الجمعة

٤ ربيع الأول ١٣٥٦

جيش التحرير للمغرب العربي

بلاغ راسم :

" بسم الله الرحمن الرحيم "

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به - هـو الله وهذوكم واخرين من دونهم لا تعلمونهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفى اليكم وانتم لا تظلمون "

بتوجيه من الله الملتزم جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنية الفدائية في جميع اقطار الشمال الان في باكورة كفاحه بالمطبات المشتركة الأخيرة . والقادة المشتركين لجيش التحرير التي هي من صفوف الكادحين والمعاضدين والمنظمين الحقيقيين لأفراد الحركات الوطنية الفدائية في داخل البلاد بعد أن فشلت الرجعية الفاسدة فيما تدعيه كامت المنفعة الشخصية المستعمرين ومعاونهم من الخونة من رؤساء الحق - تملن للعالم اجمع من اعدائها الآتية :

- ١ - الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال اتمام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي الى عرشه بالسيادة .
- ٢ - عدم التخلي بأي اتفاقات محدثات او تحدد مستقبل لا تحقق الهدف الا بالكلية .
- ٣ - اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج على ما اجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية وان مثل هؤلاء لا يمثلون الا انفسهم ولكن ما فاسد البلاد من حاسدهم .

وستوالي القيادة المشتركة لجيش التحرير اصدار بلاغات دورية من مركز قيادتها السري في داخل بلادنا الممزوجة لتصبح الحالة للشعب الكادح واطلاعه على الاحداث الطنحية التي يلحها اليها المفروض لاستمرار الزج بالشعب في اغلال الاستعمار الفرنسي الاثني .

ومعد الاستعداد الطويل يحلن جيش التحرير للشعب انه بعد الله البدء الاكثاريات الكافية للاستمرار في الكفاح حتى يحقق اهدافه كاملة غير منقوصة . ويهيب بالمواطنين ان يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه وان يكون دائما يحمي ظهر المجاهدين . كما يحذرهم من الخونة الذين قد يفتنون في صفوفهم ومن المفرضين الاتهاميين ومخالفات النفوس وشيطاني البهم .

وتدعو قيادة الجيش الوطني ان يكون شعارهم دائما الكفاح المنظم وان يتحروا الحقيقة من اعمال القواصة واخبارها من بلاغاتنا الدورية وتحذرهم من الاستماع الى الاشاعات المفروضة التي ترمى الى التخلي من شان الكفاح

يا أهل المغرب

ان جيش التحرير يود من بان الطريق الذي سلكه لتحرير بلادنا من ذل الاستعمار الفرنسي هو السبيل الوحيد لتخليق اعدائنا السامية وان العالم اليوم لم يعد فيه مكان للضعفاء . ان هدفنا الاكبر هو القضاء على قوات الاستعمار الفرنسي في جميع صوره وكلي الوقت نفسه تهيب بالمواطنين الا يقتسموا بالمستعمرين في الاعداء على الاطفال والنساء والمجزة تمسها مع جادى ديتنا العنيف .

" يا ايها التي حرس الموت حين على القتال ان يكن حكم مشروين يغلبوا ماتين وان يكن حكم حافسة يغلبوا الفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون "

الله اكبر وحسنى على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

{ حركة القواصة المغربية - جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

جيش التحرير الوطني
الوطني الجزائري



لعمال الجيش الحربية والسياسية والفنية وتسلل الجيش لصفلا كاملا .

الاسماء

القائد والوكيل
الاوول برغشلة
الاحمد دويحي
الباقر صوم
بوسنكار معقوف

القائد والوكيل
سد راحة
القائد والوكيل
القائد والوكيل
القائد والوكيل

القائد والوكيل
بول اعوان
القائد والوكيل
القائد والوكيل
القائد والوكيل

القائد والوكيل
القائد والوكيل
القائد والوكيل
القائد والوكيل
القائد والوكيل

١ - القانون الأساسى لجيش التحرير الوطنى الجزائرى

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢ أبريل - نيسان - ١٩٥٨ ، بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائى العسكرى ، يقع تطبيقها فى جميع صفوف جيش التحرير الوطنى فور نشرها .

الباب الأول دليل المجاهد الفصل الأول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهداً كل جزائرى التحق بمحض إرادته فى صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطنى ، للمساهمة فى تحرير التراب الوطنى بواسطة السلاح .

يعتبر كل مجاهد متطوعاً طوال مدة الحرب التحريرية .

يتمتع المجاهد فى صفوف جيش التحرير الوطنى بحقوق ، كما أنه ملزم بواجبات .

يجب أن يكون سلوك المجاهد قويمًا وبعيدًا عن كل خدش أو مؤاخذة ، ثم زيادة على الصفات الفكرية والجسدية التى تتماشى مع مهمته التحريرية ، فإن للمجاهد لا يقل مبدئيًا ، فى صفوف (جيش التحرير الوطنى) إلا إذا بلغ عمره (١٨) عامًا على الأقل و (٤٠) عامًا على الأكثر .

الفصل الثانى

واجب المجاهد نحو وطنه :

يتحتم على المجاهد أن يكون قد ركز حب الوطن فى نفسه ، كما يجب عليه أن يقدم الدليل على التفانى الكامل الذى يصل به إلى حد التضحية بحياته فى سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها ، ويجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذى منه نشأ ومن أجله يجاهد ، يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الاحترام والتقدير ، كما يجب على المجاهد أن يحمل فى قلبه حبًا عميقًا للسكان ، وأن لا يتردد

فى التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم . فاستمالة الشعب بالمجاملة ، وبذل الذات ، يتحتم أن تكون من صفات المجاهد الذى يجب عليه أيضاً أن يربى فى نفسه على الدوام ، إكبار الشهداء ، وإجلال العلم .

واجب المجاهد مع نفسه :

على المجاهد أن يحترم نفسه ، وأول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية . وعليه أن يمحو من نفسه كل شعور أنانى ، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة ، صوت الضمير والإحساس بالواجب ، ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه ، بل عليه أن يحاسبها كل يوم فى كل شىء .

على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يودى إلى الانفعال أو التأثير نتيجة حب الذات ، بل عليه أن يكون طاهراً وصريحاً ومخلصاً .

يطلب إلى كل مجاهد القيام بشعائره الدينية الإسلامية ، كما يطلب منه أن يحب رؤسائه ورفاقه وسلاحه .

إن مصلحة الوطن يجب أن تكون رائده فى الحياة .

واجب المجاهد نحو إخوانه :

على المجاهد أن يكون متفانياً فى خدمة إخوانه ، وأن يشاطر كلاً منهم آلامه ، كما يطلب منه أن يحاول التخفيف عن كل من أصيب منهم بنائبة ، وعلى المجاهد أن يكون مثلاً للسيرة الحميدة والشجاعة لجميع إخوانه ، وإن مساعدته لهم فرض عليه ، خاصة فى أحلك أوقات الكفاح المشترك .

واجب المجاهد نحو رؤسائه :

احترام الرؤساء والامتنال لهم واجب على كل مجاهد ، إذ يتحتم عليه أن يولى ثقته الكاملة لرؤسائه ، وأن يطيعهم فى جميع الظروف ، وفى كل مكان .

التحية هى العلامة الظاهرة التى تدل على الاحترام ، ولذا وجبت تحية كل ضابط فى جيش التحرير الوطنى .

على المجاهد ألا يحميد عن الهيئة العسكرية أمام قاداته ، وليس له أن يناقش أى أمر ، كما لا حق له فى الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها .

واجب الرئيس نحو رؤوسيه :

يجب أن يكون الرئيس أو القائد مثلاً للتضحية والشجاعة والعدل والتفاني في خدمة رؤوسيه ، يجب عليه أن يكون صارماً وأبويًا في وقت واحد ، كما يجب أن يكون قادرًا كل القدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات ، وإن السهر على راحة رؤوسيه المادية والمعنوية فرفض عليه في كل الظروف والأحوال ، ويجب عليه كذلك أن يصغى بكل اهتمام وتعقل لمطالب رؤوسيه ، وأن ينزل عند رغباتهم إذا كانت جديرة بالاعتبار .

الفصل الثالث

حقوق المجاهد

المادة الأولى : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالقيام بشؤون المجاهد كلها .

المادة الثانية : تعطى لعائلة المجاهد منحة بحسب إمكانيات الجيش .

المادة الثالثة : إذا استشهد مجاهد ، فإن الجيش يستمر في دفع المنحة لعائلته حتى اليوم الذى تحدد فيه الحكومة الجزائرية إعطاءها منحة دائمة .

المادة الرابعة : يحصل المجاهد على مرتب لإنفاقه في شؤونه الخاصة .

المادة الخامسة : إذا جرح المجاهد أو مرض أو حكم عليه بأنه أصبح غير قادر على متابعة الخدمة العسكرية ، فإن الجيش يستمر في دفع مرتب له .

المادة السادسة : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالعلاج الطبى للمجاهدين الجرحى أو المرضى .

المادة السابعة : المجاهدون الذين يفقدون أهليتهم للخدمة العسكرية بسبب إصابتهم بجراح أو مرض ، لهم الأولوية بالحصول على المناصب التى تناسب معلوماتهم وكفاءاتهم .

المادة الثامنة : لا يجوز للمجاهد أن يتزوج إلا بعد إذن كتابي من طرف السلطات العليا .

الباب الثاني حفظ النظام العام الفصل الأول

حفظ النظام العام :

بما أن النظام هو الدعامة الأساسية والقوة الأولية للجيش ، فإن على كل مسؤول أن يحصل من رؤوسه على طاعة تتسم بالدقة والكمال ، كما أن على المجاهد تنفيذ أوامر قادته بدون تردد ، ولا تدمير ، وإن السلطة التي أصدرت الأوامر هي وحدها المسؤولة عنها ، ولا يخول الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها . أما الاعتراضات الجماعية فهي ممنوعة بصورة باتة .

الفصل الثاني

المكافآت :

المكافأة هي شهادة استحسان (تقدير) على ما قام به المجاهد من أعمال بطولية ، أو على سيرة قديمة . والمكافآت التي يمكن للمجاهد الحصول عليها هي :

(أ) الرخص (الإجازات) .

(ب) الشاء (الشكر) والتهاني قولاً أو كتابة .

(جـ) الشهادة الكتابية (التعميم) والتي تقرأ على ملأ من الجنود .

(د) الأوسمة ^(١) .

٥ - ترفيع الرتبة العسكرية ^(٢) .

(١) لم تحدد الأوسمة أو طريقة منحها ، إلا عندما صدر قرار من مجلس الوزراء - الحكومة المؤقتة . بتاريخ ١٧ جانفي - كانون الثاني - ١٩٥٩ .

(٢) حدد مؤتمر وادي العموم تسلسل الرتب العسكرية في جيش الجزائر على النحو التالي : جندي - جندي أول - عريف - عريف أول - مساعد - ملازم - ملازم ثاني - ضابط أول - ضابط ثان - صاغ أول - صاغ ثان - متقدم - عقيد .

الفصل الثالث

العقوبات :

العقوبة قصاص على الأخطاء المرتكبة ، وغايتها تقويم ما أعوج من سيرة المجاهد ، ومنعه من نسيان واجباته . وتنقسم أنواع الأخطاء فى جيش التحرير الوطنى إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) الأخطاء البسيطة :

- ١ - الطبع الردىء .
- ٢ - كل شىء يدل على عدم احترام رفيق ما .
- ٣ - قلة التبحر (التسرع) .
- ٤ - تأخير العمل أو إهماله .
- ٥ - القذارة .
- ٦ - التكاسل .
- ٧ - الخصام .
- ٨ - لباس مشوش (غير نظامى) .
- ٩ - عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

- ١ - محاولة الاغتيال .
- ٢ - العبث بحفظ النظام .
- ٣ - تضييع السلاح .
- ٤ - إفساد الذخائر عن عمد (بصورة اختيارية) .
- ٥ - الغش فى المحاسبات ، واختلاس الأموال .
- ٦ - التزوير واستعماله .
- ٧ - تضييع رسالة أو عدم تسليمها .

- ٨ - التأخير فى تنفيذ الأوامر .
- ٩ - السرقة .
- ١٠ - التعدى على السلم النظامى العسكرى (التسلسل) .
- ١١ - التغيب فى المنادة (الاجتماع) .
- ١٢ - السكر .
- ١٣ - الخطر العلنى من جيش التحرير الوطنى أو من القادة .
- ١٤ - التجاوز فى السلطة .
- ١٥ - الامتناع من أداء التحية .
- ١٦ - التنقل بدون إذن (إجازة) .
- (ج) الأخطاء الفاحشة :
- ١ - القتل المتعمد .
- ٢ - الفرار من صفوف الجيش .
- ٣ - التواطؤ مع العدو والخيانة .
- ٤ - تعمد كشف السر .
- ٥ - بث روح المزيمة .
- ٦ - الإنشقاق والتألب .
- ٧ - نشر الدعاية الطائفية .
- ٨ - شق عصا الطاعة .
- ٩ - الاعتداء على الحرمات .
- ١٠ - اللواط .
- ١١ - تبذير الأموال .
- ١٢ - إخفاء أرزاق الثورة .
- ١٣ - التخلّى عن المركز .

١٤ - الجبن أمام العدو .

١٥ - العمل على حط معنويات الجيش .

١٦ - جريمة الزنا .

تحديد العقوبات

(أ) الأخطاء البسيطة :

(ويحدد المعاقبة عليها الجنود الأولون ، أو ضباط الصف) يقتص من الأخطاء البسيطة بما يلي :

- الإنذار .
- تسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة .
- تعيينه للحراسة لوقت إضافي .
- اللوم .
- قطع المرتب .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

(ويحدد المعاقبة عليها الضباط) .

- نزع السلاح .
- نقل الجندي .
- إلغاء الرخص (الإجازات) .
- خفض الرتبة .
- نزع الرتب كلها .

(ج) الأخطاء الفاحشة :

تجر الأخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها أمام المحاكم العسكرية ، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبدأ من السجن ونزع الرتبة العسكرية ، وخلع الجنسية الوطنية ، إلى حكم الإعدام .

لا يصدر حكم الإعدام إلا فى الجرائم التى ثبت اقترافها ، وكل شك - مهما كان ضئيلاً - يكفى ليتوقف صدور هذا الحكم .

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على كل جزائرى ارتكب خطأ فاحشاً ، سواء كان ذلك الجزائرى مقيماً على التراب الوطنى أو خارجه .

تنظر محكمة الولاية فى جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات ، مهما كانت رتبة المتهم .

الباب الثالث القضاء العسكرى

١ - المحاكم العسكرية :

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على الذين اقترفوا الأخطاء الخطيرة جداً .

٢ - المحاكم المختلطة :

(أ) المحكمة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين - القادة) .

(ب) محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط - الأعوان) .

(ج) محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود)

٣ - كيفية تشكيل المحاكم :

(أ) المحكمة القضائية العليا : تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد الحصول على إذن من لجنة التنسيق والتنفيذ) وتشكل من :

• رئيس (برتبة صاغ ثان - رائد) .

• ضابطان ساميان (كلاهما عضو فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية) .

• ثلاثة حكام مساعدين (تكون لكل منهم رتبة ضابط) .

• مفوض عن الجيش .

• كاتب قضائى .

• محام (مدافع) يختاره المتهم ، أو يعين بدون استشارة .

(ب) محكمة الولاية : (تتكون بقرار من مجلس الولاية ، بعد موافقة هيئة القيادة) وتشكل محكمة الولاية من :

• رئيس (برتبة صاغ أول - نقيب) .

• ضابطان .

• ثلاثة حكام مساعدين (أحدهم ضابط والآخر صف ضابط والثالث جندي) .

• مفوض عن الجيش .

• كاتب قضائي .

• مدافع (محام) .

(ج) محكمة المنطقة : (وتتكون من) :

• ضابط أول ، أو ملازم ثان للمنطقة .

• ضابطان (ملازم ثاني - أو ملازم) .

• ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وصف ضابط وجندي) .

• مفوض عن الجيش .

• كاتب .

• مدافع (محام) .

٤ - شكوى للإحالة أمام المحكمة العسكرية :

إذا اقترف الجندي خطأ خطيراً ، يجب على رئيسه المباشر أو السلطة التي اكتشفت الخطأ (عاينته) أن ترسل بأسرع ما يمكن إلى المسؤول الذي له حق تعيين أعضاء المحكمة العسكرية ، شكوى ترمى إلى إحالة المتهم على المحكمة العسكرية .

(أنموذج الشكوى (رقم - ١) موجود مع هذه النسخة)

وتكون الشكوى مصحوبة بتعزيز مفصل عن الخطأ ، أو الأخطاء ، المرتكبة . وفيما إذا انعدم ذلك ، تصطحب الشكوى وثائق مؤيدة للتهمة ، ومن المتحتم أن يحتوى التقرير على المسائل التالية :

• الأعمال المؤخذ عليها ، أو الخطأ الخطير الذي ارتكب .

• سوابق المتهم .

• ملاحظة حول كيفية قيام المتهم عادة بواجباته .

• تضاف إلى التقرير مجموع العقوبات التي تعرض لها المتهم السابق ، وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه - أو سمته - الشهادات التي يحملها) .

٥ - البحث :

فور وصول شكوى إحالة أمام المحكمة العسكرية إلى السلطة التي يهمها الأمر ، يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائي لدراسة التحرير أو بالجبهة ، الجراح التي أصيب بها في ميدان الشرف ، الأوسمة أو الشهادات التي يحملها) .

١ - تقرير عن كيفية قيام المتهم بواجباته في الماضي ، وكذلك عن سوابقه .

٢ - طلب بإحالة أمام محكمة عسكرية . (نموذج رقم ١) .

٣ - محضر تعيين محكمة عسكرية . (نموذج رقم ٢) .

٤ - محضر تعيين ضابط بحث - تحقيق . (نموذج رقم ٣) .

٥ - محضر استنطاق - استجواب - الشهود . (نموذج رقم ٤) .

٦ - محضر استنطاق المتهم . (نموذج رقم ٤ - مكرر) .

٧ - محضر الجلسة . (نموذج رقم ٥) .

٨ - محضر تنفيذ حكم الإعدام - إن وقع ذلك - (نموذج رقم ٦) .

يجب تنظيم هذه المحاضر على ثلاث نسخ و تحفظ إحداها في خزانة المحفوظات ، وترسل الآخرين إلى القيادة العسكرية ، وإلى لجنة التنسيق والتنفيذ .

في ١٢ - أفريل - نيسان - ١٩٥٨

عن لجنة التنسيق والتنفيذ

المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية

التوقيع : كريم بلقاسم

المصدر : بسام العسيلي : جيش التحرير الوطني الجزائري. سلسلة جهاد شعب الجزائر رقم (١٠)

دار النفائس . بيروت . الطبعة الثانية .

(٢)

المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني^(١)

- أولاً : مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر ويتحقق استقلالها التام .
- ثانياً : مواصلة تحطيم قوات العدو ، والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن .
- ثالثاً : تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني .
- رابعاً : الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة ، وإلى التفرق ثم الاجتماع بعد ذلك والمجوم .
- خامساً : تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات .
- سادساً : توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ، ووسط السكان .
- سابعاً : توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب ، لتجعل منه سداً أمنياً وثابتاً .
- ثامناً : تقوية روح الامتثال للأوامر، والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.
- تاسعاً : تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين .
- عاشراً : مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو .

البرنامج السياسي لجبهة الإنقاذ الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، وبعد ..
إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي هي جبهة الشعب الجزائري الأبي الطامح إلى المعالي ، المتقبل على عهد رسالي تاريخي حضاري ، وضع في ظروف من التآزم

(١) وثائق الثورة الجزائرية - الأرشيف .

السياسى والاقتصادى والاجتماعى ما جعله أمام معوقات، تهدد عزيمته بالتثبيط، وتهمش عبقريته بفساد التوجيه ..

ففى هذه الحال من التناقض والإشكال بين إرادة طموحة وثابة ، وعبقرية سخية معطاءة ، وبين سياسة التثبيط ، وتقييد الحريات وغلق أبواب العمل التاريخى الواعى والحضارى الرسمى فى وجه الشعب ، الأمر الذى جعل الخروج من ورطة الأزمة بكل أبعادها الصعبة يستوجب عملية تغييرية منهجية واعية على جميع الأصعدة .

بيد أن وعى الشعب الجزائرى لحاجته إلى الحرية ليستعيد مكانته الجديرة به بين أرقى الأمم ، وقيمه التاريخية من حيث هو من خير أمة أخرجت للناس ، تحرك فى مواقف عملاقة حقق بها استقلاله فى ثورات تخللت مدة تواجد الاستعمار فى وطنه إلى ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وإذا كانت هذه الثورة استعادت له البلاد ، فإنها لم تعد له الحرية والتي من أجلها انتفض فى أكتوبر ١٩٨٨ كى ينطلق عملاقاً من أجل تحقيق ما يطمح إليه من الآمال فى عمل منهجى رشيد ، وبجهد واع حكيم يُشخص إرادته ، ويلور عبقريته ، ويرهن على جدارته ..

من أجل ذلك أخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على عاتقها مهمة وضع الخطة المنهجية العملية لمواجهة المستجدات بيقظة ، لا بد من أن تكون فى مستوى الأحداث من جهة ، ومستوى إرادة الشعب من جهة أخرى لتوفير الشروط النفسية والشرعية والعلمية والتقنية ، وذلك فى الخطوات التالية .

(أ) تحديد المشكلات على اختلاف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

(ب) اختيار أحسن الحلول مع مراعاة الشرع الإسلامى ونفسية الشعب الجزائرى ، وجميع إمكانيات التطبيق الإجرائى للحلول .

(ج) التحديد المنهجى لمراحل تحقيق الخطة الإجرائية لتنفيذ الحلول فى الأوقات المحددة والشروط المينة .

ولئن كانت أولى الخطوات الإجرائية المنهجية تتمثل فى تشكيل لجنة لصياغة المشروع من المجلس التأسيسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فإن مناقشة مجلس الشورى الوطنى للجبهة وإثرائه قد تم بحمد الله حتى خروج المشروع فى المستوى الذى أنار السبيل للعمل المنهجى الرشيد فى معالجة المشكلات وتقديم الحلول لها ، غير أن الجبهة الإسلامية

للإلتقاء ليست كالأحزاب التقليدية ينتهى برنامجها بمجرد اتفاق أعضائها ، وإذا هى جبهة الشعب أبت إلا أن تعرضه عليه ليشارك فى مناقشته وعملية إثرائه كى يكون فى المستوى المطلوب من الوعى السياسى والعمل الجاد المنهجى التابع من عبقرية الشعب المعتمد على إرادته ، المتوقف على عمله فى جهد كلى منظم ، وإحكام منسق ، ذى قناعة جماعية قوية .. لذلك تعد مرحلة عرض المشروع السياسى للجبهة الإسلامية للإلتقاء على الشعب الجزائرى لمناقشته بكل حرية ، وعرضه على كل شرائحه ، من المراحل الضرورية المنهجية ، التى حددت الخطة الإجرائية للمشروع .

أيها الشعب الجزائرى المسلم ، ها هى أمانتك رُدت إليك ، ومسئوليتك أمام الله والتاريخ والأجيال المقبلة بين يديك ، خذها بعبقريتك الفذة ، وإرادتك الخيرة الجادة بوعى لا تشوبه غفلة . وقوة لا تضعفها عقبة .

كن على عادتك ربانيا ورساليا وعملانيا تاريخيا :

﴿ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز﴾ (الحج : ٤٠) .

مدخل

تعرف البلاد تناقضات على جميع المستويات ، من ذلك شعب طموح يريد النهوض بنفسه إلى مستويات مقاصد الشريعة الإسلامية ، والنموذج الإسلامى القرآنى السنى على مستوى النظم ، النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتربوى فى النطاق الحضارى الإسلامى لمواجهة مستجدات أزمة الحضارة فى الوقت الذى بقى فيه النظام الحاكم عاجزا عن مواجهة القضايا الأساسية التى تطرحها حيثيات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، وقد آل أمر البلاد إلى خطر الضياع والبليلة ،انعكس فى حيرة هزت الشعب هزة عنيفة وكان الشباب أكثر تأثرا بهذه الحيرة .

وإذا كانت الدعوة الإسلامية قد أخذت على عاتقها مسئولية توجيه الشعب الجزائرى والسير به نحو المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، المانعين من المخاطر المذكورة آنفاً والضامين للنجاة والمحققين للمراد من الصحوه الإسلامية التى ما فشت تشكل معقد آمال الأمة .

ولئن كانت الدعوة الإسلامية محاصرة بالضغوط المعادية للإسلام وللشعب الجزائرى فى الداخل والخارج ، فإن الدعوة كانت دوماً تشع على العقول بأنوار الهداية وتنشئ الضمائر بالغذاء الروحى ، الذى تزخر به أخلاق القرآن والسنة وتشهد الإرادة الخيرة

للأمة بالطاقة الإيمانية الفعالة ، مما جعل الشعب الجزائري يقوى على مواجهة النواثب ومصارعة الاستعمار الحديث كما قوى بالأمر على سابقة الاستعمار القديم .

وبعد أن جربت مختلف الأيديولوجيات الحديثة الشرقية منها والغربية ، وثبت إفلاسهما بما لاشك فيه ، لم يبق للشعب الجزائري إلا أن يجد فى العمل بدينه القويم لإنقاذ مكاسبه التاريخية الرسالية الحضارية وثرواته البشرية والطبيعية ، دون أن يضيع الوقت الذى أصبح يشكل أهم العوامل فى نجاح الخطة الإصلاحية الشاملة .

ولتحقيق ذلك لابد من هيئة تستوعب كل المطالب والحاجات التى تكون فى مستوى مستجدات الأزمة ، وتوظيف كل أو جل الإمكانيات والطاقات كى تنرى الحلول على قدر مطالب النهضة الشاملة والصحة الحقة ، وتوفر لها إذكاء عبقرية الجيل وذكاءه وإنماء خبراته ، واستقامة مسلكيته كى يكون فى مستوى الجهد الرسمى والعمل الجاد المبدع فى مختلف مجالات الحياة وميادين الحضارة من أجل ذلك كان ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ أرهاصة تاريخية ساعد على ظهورها نفسية الشعب الجزائرى المفعمة بالإيمان ، والثقة إلى عزة الإسلام وعدل شريعته وهدى القرآن والسنة وقيم أخلاقه والتأسى برسوله ﷺ وأجيال الصحابة والتابعين لمواصلة الرسالة .

مواصفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

للجبهة الإسلامية مواصفات يمكن بيانها فيما يلى :

١ - أنها تعمل على وحدة الصف الإسلامى ، وتحافظ على وحدة الأمة لقوله تعالى : ﴿إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » رواه البخارى .

٢ - تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى نطاق الإسلام ، كما جاء فى القرآن والسنة مع مراعاة الشروط النفسية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية محددة فى الزمان بكل أبعاده النفسية والحضارية ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ آل عمران ١٩ ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ آل عمران ٨٥ ولقوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّذِي هُوَ أَقْوَمُ﴾ ولقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ

نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴿١﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى » .

٣ - من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾ وقوله ﷺ لبعض أصحابه : « يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا » .

٤ - ومن ميزات طريقته الاعتدال فى الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط . لقوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم » . وتستعمل المطالبة لإقامه الحجج لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ .

كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) .

٥ - ومن طرقها العملية ، العمل الجماعى وجودة توظيف الجهد الكلى للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرة الارتجالية وورطة المحسوبة والوقوع فى الأغراض الشخصية ونبد الانكالية . لقوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ ولقوله عليه الصلاة والسلام : « الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وقوله عليه الصلاة والسلام : « اعقلها وتوكل » .

٦ - ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجمع الإرادات الخيرة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

٧ - ومن خصائصها الإنقاذ الرسالى التاريخى الحضارى الشامل أسوة برسول الله ﷺ منقذ البشرية لقوله تعالى : ﴿ وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ .

ولتحقيق ذلك نحدد الجبهة خطتها فى مشروع شامل مختصر ، ومركز (البرنامج السياسى) فى محاور تضعها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بين يدى الأمة ليتم أمر التغيير الشامل فى نطاق الحل الإسلامى .

أولاً : العناصر المنهجية .

ثانيا : تمهيد .

ثالثاً : الإطار العقائدى الإسلامى .

رابعاً : المحور السياسى .

خامساً : المحور الاقتصادى .

سادساً : المحور الاجتماعى .

سابعاً : المحور الثقافى والحضارى .

ثامناً : السياسة الإعلامية .

تاسعاً : الجيش .

عاشرًا : السياسة الخارجية .

العناصر المنهجية

الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية :

١ - الشرع .

٢ - العلم .

٣ - نفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة .

٤ - حيثيات التطبيق وشروط إنجازه .

٥ - المعيار السياسى لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبد ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يَصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

مدخل :

من أهم خصائص العمل الإسلامي الهادف ؛ الجدية ، فهو منضبط شرعاً وعقلاً ومصلحة وواقعاً ، مراعاته للفطرة البشرية التي يتعامل معها وحتى لا تقع في الضلال والزيف أو الشطط في الإفراط والتفريط ، عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسي للجهة الإسلامية للإنقاذ على أساس الضوابط التالية :

١ - الالتزام بالمشروع الإسلامي ومنهجه في العدل والكفاية والشمول حتى يتسنى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

٢ - توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته في ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها ، وكشف الحلول لها وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وبنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هي شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف ، وكل هذا تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُوْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ .

٣ - ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائري المسلم النائق للمعالي ، الراغب في الخروج من ورطة الاستعمار ، للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته في ربه عز وجل ، ذلك الذي يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهداً لعبقريته ومحكاً لتجربته واستمراراً لرسالته ...

وحتى لا تنبسط عزمته ينبغي أن تنبسط المراحل ضبطاً منهجياً مراعيًا نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه فى أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية ، والفعالية ، وباختصار إننا نطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

٤ - حفاظاً على مشروعنا السياسى من أن يبقى حبراً على ورق ، لابد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافزاً لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسياً واعياً وجهداً للإرادة الكلية للشعب الجزائرى عبر أجياله إلى أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهجيتها أنها تعمل لا فى معزل عن الشعب ، بل تنطلق دوماً من مبدأ العمل معه فى كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده وهو منهج الصحابة رضى الله عنهم عندما قالوا .. لو استعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ولا يتخلف منا أحد .

٥ - التزاماً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقتها ، ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات فى ضوء الوضوح المنهجى لرؤاها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فى النطاق الإسلامى الشامل ، والمصالح الكبرى للشعب الجزائرى وثوابته ، وذلك حسماً للمواقف الارتجالية ومنعاً للتصرفات الشخصية وتلافياً للمواقف الفاقدة للوعى السياسى المطلوب والالتزام بالمنهجية والشرعية من ضوابط الجبهة .

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالى :

(أ) الإطار العقائدى :

إن الشعب الجزائرى شعب مسلم عريق فى إسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدى والضابط الأيديولوجى للعمل السياسى فى جميع مجالات الحياة ، وإذا كانت الأزمة التى تحتاج العالم وتهز الحضارة الغربية من أقوى الأدلة على القصور الأيديولوجى ، الذى آلت إليه النظم والأمم ، فإن الإسلام هو النطاق العقائدى الأقوم للمشروع السياسى الذى يقوى على مواجهة الأزمة

لقلولل اللل : ﴿ولمن أءسن دينا من أسلم وءهه للل وهو ءسن﴾ . وقلولل اللل : ﴿إن الدين علل اللل الإسلام ومن ىلنن غير الإسلام دينا فلن ىقل منه وهو فى الآءرة من الءاسرين﴾ . وقلولل اللل : ﴿ولا ءمونن إلا وأنم مسلمون﴾ .

وقلولل اللل : ﴿وأن اءكم بينهم بما أنزل اللل ولا ءبع أهواءهم واءذرهم أن ىفءنوك عن بعض ما أنزل اللل إليك﴾ .

(ب) اءور الساسى :

الساسى فى مفهوم الجبلة الإسلامية للإلناذ هى الساسى الشرعية واللى ءمئل فى ءكمة الءببر وءوءة الئسقى وأءكام الئوقع ومرونة الءوار للوصول إلى الءق والءققة وعلل الإلزام واعءال فى المواقف بمنهء الصءق ، لأنها ءقوم على الإقناع بدلاً من انءهر ﴿قل ءانوا برءانكم إن كنم صاءقن﴾ . وقلولل اللل : ﴿فءكر إنما أنل مءكر لسل علهم بمسطر﴾ . وئبنى بالاءلار ءون الإءبار لقلولل اللل : ﴿وقل الءق من ربكم فمن شاء فلىؤمن ومن شاء فلىكفر﴾ . وقلولل اللل : ﴿ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جمىعا أفأنل ءكره الناس ءلى ىكونوا مؤمنن﴾ . وئلزم الشورى ءفادىاً للاسءباء لقلولل اللل : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ . وقلولل اللل : ﴿وشاورهم فى الأمر﴾ . وئلءاوز ءناقضاء ساسىة الأىءلوجىاء المسءورءة ىعمل البرنامء الساسى للجبلة الإسلامية للإلناذ على ءءقق ما ىلى :

أولاً : القضاء على الاسءباء بئنى الشورى ولإزالة الاءءكار الساسى والاقتصادى والاجءماعى بئنى المساواة ومبءاً ءكافؤ الفرص الساسىة والاقتصادىة والاجءماعىة ، وئلفاءى قمع الءرباء العامة ءعمل الجبلة على إفساح مءالها للعبقرىة والإراءة الكلية للأمة ، وفى جمىع مءالاء الءياة واكفالفها للناس على السواء ، للءلص من ساسىة الءرمان ءعمل على وضع مءاببر للمسؤولىاء ، وضمن الأمانة وأءاء المءام فى ءشءىع روح العمل الجماعى ، والقضاء على الأنانىة والءسوىة والئزاعاء الفردانىة ، وكى لا ءقع الجبلة فى ذلك ءضمن ءرىة الءببر ، وءشءع على الئقء الذاتى وئءء طرق الءاسبىة الإءارىة والساسىة والاقتصادىة فى كل المؤسساء والنظم وءوعىة الشعب وإشعاره بالمسؤولىة ءىال ذلك ، وئءى نظام الءسبة الإسلامية وءطبىق مبءاً من أن لك ءذا فى ءءوء الشرع .

ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لازماً أو مطلوباً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسى ابتداء من الميادين التالية :

(أ) جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءَ ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ . وقوله تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ . مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه فى الإصلاح ابتداء من المجلس الوطنى وسائر المجالس الولائية والبلدية حتى يصبح جميعها قائماً على الشريعة التى يتبناها الشعب الجزائرى المسلم من خلال قناعتها .

(ب) إصلاح الجهاز التنفيذى فى الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

(ج) إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقى بها إلى حماية البلاد والعباد من أى خطر يمس بالسيادة أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبرى .

(د) إصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف ، وتؤم لمصلحة الأمة فى ضوء رسالتها وفى نطاق حرياتها ، التى أقرها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

(هـ) إصلاح المنظومة الإعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية ، بوعى سياسى ثقافى حضارى يجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافى الذى ما زالت هدفاً له .

(و) إصلاح المنظومة الاقتصادية توزيعاً وظيفياً سياسياً واقتصادياً وحضارياً لإعادة النظر فى سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات .

(ز) إصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حد للاحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع .

(ح) إصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال .

(ط) إعادة النظر فى السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحى وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتى والتصدير المتاممين لكل من السوق الداخلية والخارجية .

(ى) إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوى واستيعاب جميع الأعمار وكفالة حقهم فى الحد الأعلى من وجودة التحصيل أو التوعية التربوية التى يطمحون إليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين فى حمل الرسالة وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل .

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهياكلها ومؤسساتها يتم الإصلاح الشامل للنظام السياسى فى نطاق الحل الذى يمثل سياسة التغيير كما تحدده الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

(ك) إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضى كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الربانى الذى لا تشوبه شائبة الظلم ولا تشينه شائبة الجور من حيث أن العدل هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسى .

(ل) ضماناً لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعاً وشرعية يعاد النظر فى قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد كالسفيه والصغير وفاقد العدالة الشرعية ولا يجبر أحد على الانتخاب سواء فى خدمة عسكرية أو فى وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية .

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم وتنظم طرق عد الأصوات وجمعها ونقلها إلى الرأى العام الوطنى والعالمى مما يضمن سرعتها ولا يترك سبيلاً إلى الشك فى صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاء .

بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة فى تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين فى مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

(جـ) منظور السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما فى ضوء النمو السكانى والتطور الحضارى والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى .. بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية

البلاذ من التضخم والمديونية اللتين أمتسا تشكلاان أخطر التناقضات التي تواجهها أمام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ولما تعرضت البلاذ لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدة قرن وربع من الاستعمار كما تعرضت للضيااع فى فترة النظم السابقة التي أوقعت البلاذ فى أزمة اقتصادية ، تعذر فيها التوازن بين الاستهلاك والإنتاج حتى فى أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن ، فزاد الاستهلاك وقل الإنتاج وزادت الحاجة إلى استيراد المواد الاستهلاكية والإمعان فى التبعية الاقتصادية .

ولتعرض البلاذ إلى مياسة خنق الحريات والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الإنمائية ، وتخلف المنظومة التربوية ، تعرضت لفاقد همّش الطاقات البشرية ولانخفاض مستوى التحصيل ، وسذاجة الخبرات وتعطيل المشاريع الإنتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى ، فقلت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمت العطالة مما زاد التضخم استفحالاً ، والتناقضات الاقتصادية تفاقمًا ، وجعل النظام الحالى يفقد القدرة على السيطرة على أوضاع اقتصاد مندهور .

إن مياسة التصنيع التي انطلقت من المركبات الصناعية الكبرى والمصانع التي تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة ، وخبرات عالية مستعارة وإنتاج غير كاف فى جودته وفى وفرته ، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاذ إلى إفلاس اقتصادى خطير ، فإذا لم تكن الصناعة مبنية على الاكتفاء الذاتى سواء فى التشغيل أو الاستهلاك أو التصنيع ، فإن هذه الصناعة لن تزيدنا إلا فقرًا وإمعانًا فى التبعية ، وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الاقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاذ وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات ، بالإضافة إلى ما سبق سوء التسيير وضيااع التسويق .

إن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة خاصة فى شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثى السكان شبابًا ، أقل من ثلاثين سنة . فإذا لم تكن السياسة الاقتصادية قادرة على التكريس المالى فى ميزانية الدولة مما يجعل الاستثمار فى مستوى الحاجات المستقبلية لإعداد شروط الاستقبال فى مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف ، يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذى يتهددها بالبطالة والفقر المنفضين إلى الهامشية الحضارية .

لهذه الأسباب كلها تلخص الجهود السياسية الاقتصادية فى المحاور التالية :

١ - وضع سياسة رشيدة للزراعة .

٢ - إعادة النظر فى سياسة التصنيع الحالية كى تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب .

٣ - إعادة النظر فى التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك ..

٤ - إعادة النظر فى السياسة المالية والتقديية لضمان استقلال القرار السياسى سواء بالداخل أو فى الخارج .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهى تنطلق من منطق إسلامى لإنقاذ الإنسان والحضارة ، تعتبر الاقتصاد سواء فى إنتاجه أو استهلاكه وسواء فى استثماره الاستهلاكى أو الحضارى الأشمل ، ما هى إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقى به إلى ما يطمح إليه من سعادة فى الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدى والأيدىولوجى الاقتصادى تعالج المحاور التالية فى نموذج اقتصادى إسلامى فى جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الانمائية الشاملة .

١ - الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد وذلك لما منحها الله من سعة فى المساحة واعتدال فى المناخ وتنوع فى التضاريس ، بالإضافة إلى أن الجزائرى بطبعه مرتبط بأرضه ارتباطاً نفسياً وعضوياً جعله من أنجح الفلاحين إنتاجاً نوعاً وكماً بما در على البلاد أرزاقاً طائلة ، جعلها تعرف بالتصدير لأشهر الأسواق العالمية استهلاكاً ، لهذا بالنسبة لما تم إصلاحه واستغلاله فى الشريط الشمالى وفى عمق الهضاب العليا من الأراضى الخصبة ، أما الهضاب العليا والأراضى الصحراوية الصالحة للزراعة التى لم تستصلح بعد لافتقارها إلى سياسة واعية للرعى وجعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التى أدرها الله على البلاد مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج والأودية والأنهار تهدر فتكب فى الشطوط فى عمق الصحراء وفى البحر من الناحية الشمالية .

إن السياسة الزراعية التى أدخلت الأراضى من فلاحيتها وضيعت الوقت على الأمة والبلاد بعدم إنجاز السدود وتحويل الثروة المالية إلى الأراضى التى تطلبها ، وورط البلاد فى تخلف زراعى لم تعرفه فى تاريخها القديم والحديث .

إن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفاً تتوقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن استفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضي وذلك بإصلاحها حسب الطرق العلمية ، والتقنيات ذات الكفاءات والقاعليات التي قد تجعل الصحراء ترتوى بأقطار الشمال وتجعل أسواق الشمال تغنى بغلال الصحراء ، فإذا تكاملت الطبيعة فى تنوعها ، كيف لا تتكامل السياسة فى إنتاجها وفق الحاجات الاستهلاكية والأسواق العالمية ، فعندما تتوفر الجودة للمنتوج الزراعى تقوى الخطوط للتفوق فى الأسواق العالمية للمنتوج الزراعى .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الإجراءات التالية بعون الله وتوفيقه :

(أ) تصاغ السياسة الزراعية فى السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصباً من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبراً من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » رواه البخارى ومسلم عن عائشة .

(ب) جدية استصلاح الأراضي بالطرق الفنية التكنولوجية وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والخصوة وسائر حالات التعسف والظلم ، أى أن يكون توزيع الأراضي عادلاً وفق المعايير التى تحدّد بعد فى نطاق الشرع .

(ج) العناية بتربية المواشى حيث تستغنى البلاد فى أقرب وقت ممكن عن استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها .

(د) إعادة النظر فى سياسة التوزيع والتسويق فى الداخل والخارج .

(هـ) تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كى لا يتعرض منتوجها إلى إتلاف .

(و) إنشاء المخازن الكبرى لخزن المنتوجات الزراعية احتياطاً وتحسباً للأزمات والحروب - والعاهات .

(ز) وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة أو العكس .

إن السياسة التي لا تأخذ بعين الاعتبار سنين القحط في سنين الرخاء سياسة عمياء ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُوهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ .

(ح) إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية في مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

(ط) ارجاع ثقة الجزائري بنفسه ومساعدة له على رفع مستواها في الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد إلى أرقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفي حالة ما إذا كانت وسائل الاستقبال غير كافية تدعم وتثري وتساند بما يكون محققاً للمراد .

(ي) وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعي حتى تكون الزراعة في بلادنا في مستوى التطور السلمي والتكنولوجي للبلدان التي تنافسنا في الأسواق العالمية باعتبار أن نوعية الإنتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها ، مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلاً من تصويتها في الخارج فلا تكون التجارة على حساب الزراعة .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ تحدد العوامل الأساسية المؤثرة في الميدان الزراعي سلباً أو إيجاباً فذلكم فقط في مجال عالم الأسباب وهي تدرك أن توبة الشعب الجزائري ، والتي تجسدها هذه الروح التي انطلقت من أعماق ضميره في شوق إلى العودة للإسلام فإن الله سبحانه وتعالى قادر بذلك أن يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضاله لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ . على أن ذلك لا يبرر الاتكالية وعدم الجد في توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام « اعقلها ثم توكل » .

٢ - الصناعة :

في بلد يطمح شعبه إلى وضع حد للتبعية ويأمره دينه بإعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ . تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

غير أن الصناعة فى منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضى ، بل بالعكس تعمل على مساندتها والتكامل معها ، ولا تكون على حساب الإنسان المسلم فى قيمته وقيمة نفسه ومكانته كالذى يحدث فى البلدان الرأسمالية فى أمريكا وغيرها ، أو الذى يحدث فى البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها ، وإنما هى صناعة للإنسان الصانع لذاتية حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجالات السلمية أو للضروريات العسكرية لحماية حمى أمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وحماية الحق والحريات فى العالم .

وتتلخص السياسة الصناعية فى المحاور التالية :

١ - جعل الصناعة فى الجزائر تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها .

٢ - لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الإكثار من مناصب الشغل ، عن طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، على أن توظف هذه المراكز فى ضوء حاجات البلاد الاستهلاكية إلى حد الكفاية دون أن تفتقر إلى المواد الأولية الأجنبية ، التى تتعارض مع مبدأ الاستقلالية الاقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة فى إنتاجها وتصنيعها ، على أن لا تكون على حساب النوعية .

٣ - تشجيع التنوع الوظيفى للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الاكتفاء الذاتى فيشغل بعضها بعضاً فى سلسلة محكمة حلقاتها ، منسقة وظائفها متوازنة إنتاجيتها ، متجاوبة أدواتها بالقدر الذى يكفى البلاد مؤونة الحاجة إلى الخارج .

٤ - إتمام الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربوية الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبى حاجة البلاد إلى النهضة الصناعية .

٥ - مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متكيفة مع مستجدات التطور الصناعى والتكنولوجى ، الذى تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء فى التسليح أو فى التسويق أو فى الاستهلاك .

٦ - إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على إعداد ذوى الكفاءات العليا والعقريات المتفوقة من العلماء والتقنيين وذوى التخصصات الدقيقة سواء فى العلم أو فى التكنولوجيا خاصة فى علوم الصناعة أو ما لها علاقة بها كالفيزياء

والرياضيات والكيمياء ومختلف أشكال الهندسات المعمارية والقضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والإبداع .

٧ - وإذا كان تسيير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الإسلامية تقضى بأن تسوده روح الجماعة عن طريق الشورى والاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع العاملين فى المؤسسة وفقاً لقوله عليه الصلاة والسلام : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » .

٨ - ضرورة إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه وتوفير الشروط النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية والنقل والترقية والتعويضات والتشجيعات والسكن وسائر متطلبات الحياة الكريمة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » ، وكذلك قوله : « من أَمْسَى كَالْأَمْسَى مِنْ عَمَلِهِ أَمْسَى مَغْفُوراً لَهُ » .

٩ - إعادة النظر فى سياسة الجمارك فى ضوء تحقيق وحدة المغرب العربى وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة للخروج من الحصار الجمركى التقليدى الذى صار عائقاً لضرورة التبادل الوظيفى للمنتوج الزراعى والصناعى ، وتبادل المصالح وتكامل الثروات والإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى أوسع عبر البلاد الإسلامية وللتخلص من المضائق التى تفرضها علينا الدول المنتجة الثرية ، كالذى حدث لليبيا بسبب الموقف الأمريكى ، والذى حدث لقبرص التركية وللبرتول الإيرانية ، وهو ما يثبت ضرورة التكامل الاقتصادى سواء فى الإنتاج أو فى الاستهلاك على مستوى أوسع مغاربى وعربى وإسلامى دون أن نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة لتعميق سياسة الوحدة الأفريقية .

١٠ - إنشاء مؤسسات إدارية ذات الاعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والاكتشاف والتجديد والتطوير فى مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وذلك برفع الحواجز الجمركية أمام هذه المبادرات وتخفيف أو إعفاء المشاريع من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة .

١١ - إعادة النظر فى سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع فى يد الأجنبى أو ذوى الخضوة لقوله تعالى فى شأن المال : ﴿ كَى لَا يَكُونَ دَوْلَةً يَنِ الْأَغْنِيَاءُ مِنْكُمْ ﴾ .

١٢ - وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة في الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديا وسياميا واجتماعيا .

١٣ - وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دوماً بعون الله وتوفيقه على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ، ضمن سياستها الإسلامية الشرعية الشاملة ، حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسى المتكامل ، واكتشاف المعوقات والموانع التى تظهر فى الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الإنمائية الشاملة فى أوانها ومكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التى تنهجها الجبهة .

٣ - التجارة :

التجارة كما تتصورها الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى شرايين الاقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات ، وبواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية فى نطاق الشريعة الإسلامية والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك ، كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون لا يصح العكس أيضاً لقوله تعالى : ﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » . لتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الطرق التالية :

أولاً : إصلاح المنظومة التجارية بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واختصار الميزان وبيع الغرر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من غشنا فليس منا » .

ثانيا : إعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثاً : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتيسير أو توفير حاجات الطلب الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية عن الأسواق الخارجية فى ترزيع السجرات الوطنية .

رابعاً : إعادة النظر فى سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقاً للقاعدة - لا ضرر ولا ضرار .

خامساً : التوفيق بين البيع والشراء ، ويتم حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم .

سادساً : إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة .

سابعاً : إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية فى إبرام العقود التجارية وتنظيم الشركات وضبط المعاملات فى كل مستويات الحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات .

ثامناً : إيجاد المؤسسات الإعلامية الاقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمتجبن والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الاستهلاكية ومركز توزيعها وطرق الحصول عليها قصد تسهيل التبادل التجارى بين المستهلك والمتج حتى يجد كل إنسان حاجته على قدر مستواه وكفايته .

تاسعاً : وضع جهاز استقبال إدارى تقنى اقتصادى للإشراف على هذه المؤسسات .

عاشراً : وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الاقتصاد وحمايته بالشروط التالية :

(أ) ضبط التعامل التجارى الخارجى وفق الحاجة والوفرة فى الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجى على حساب السوق الداخلية أو المنتج أو المستهلك .

(ب) منع احتكار التجارة إلا فى حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرها .

(ج) ضرورة مراعاة التدرج فى تحقيق حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادى الضرورى الذى يكون بين حجم الصادرات والمستوردات ، وأن تعطى الأولوية فى المراحل المبكرة من هذه السياسة إلى المواد المصنعة والضرورية صحياً ومعرفياً لفك الحصار عن عبقرية الأمة وإدارتها للمساهمة فى الحفظ الحضارية والجهود الرسالية لتؤدى مهمتها حيال الإنسانية ، والعمل على إقرار السلم بالمفهوم الإسلامى والعدل ومناصرة

الشعوب الضعيفة والأمم المتضررة من السياسة الاستعمارية والتخفيف من وطأة التخلف والفقر والجوع والمرض والجهل والضلال وإن استلزم ذلكم سياسة التفاف .

(د) ويخضع ميزان الصادرات والواردات إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية البعيدة المدى كى لا تحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آتية مما يجعل سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنصف الأحقاد ، وترعى حاجتهم لزمانهم مما يجعل النهضة الاقتصادية والحضارية ذات النفس الطويل عبر الأجيال فى المستقبل .

(هـ) وضع ميزان بين الصادرات والواردات من نفس النوع لحماية المنتج الوطنى مع مراعاة ضمان الجودة وأن يؤدى ذلك إلى دعم الدولة للمنتج المحلى .

(و) يعتبر المنتج المصدر للخارج من أهم الميادين التى تبلور فيها إرادة الشعب الجزائرى لفرض وجوده بجهد واجتهاده لكسب الثقة بالجودة مع الاعتدال فى الأسعار حسب مقتضيات السوق العالمية المبنية على التنافس .

(ز) ضرورة إعادة النظر فى العلاقات مع صندوق النقد الدولى ومائت الهيئات المالية والتجارية المتورطة فى الأزمة الحالية وإثارة مشكلة المديونية فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكاملة ومتكاملة مع سياستها الزراعية والصناعية فى نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنماء والتجارب مع متطلبات النمو الاجتماعى والثقافى والحضارى .

٤ - المالية :

تشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التى تساعد على التحكم المنهجى فى الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقصد من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية حسب الطرق التالية :

(أ) إعادة النظر فى القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء فى الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى بين الصادرات والواردات ، مما يشكل الحوافز الحقيقية للإنتاج على أن ذلك يخضع إلى التحديدات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

(ب) إعادة النظر فى تسعير العملة داخليا وخارجيا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن فى الداخل والخارج أو تقوية الحافز لجهد المنتج وحماية القيم الاقتصادية .
ولضمان القرار السياسى سواء فى الداخل أو الخارج ، تعتمد ميزانية الدولة على المصادر التالية :

١ - الثروات الطبيعية .

٢ - المنتج الزراعى والصناعى والتجارى والاعتماد على توفير شروط الاكتفاء الذاتى وعدم الانتكالية على الغير مع ضرورة ضمان العدل .
وبناء على ذلك يعاد النظر فيما يلى :
(أ) سياسة الضرائب الجمركية .

(ب) اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية .

(جـ) وفى حالات التآزم الاقتصادى أو الاجتماعى يكون صندوق التكافل الاجتماعى والقرض الشرعى . إن الدولة التى تستلف من مواطنيها لعدلها خير من تلك التى تغتصب أموالهم أو تعتمد على أسلوب التضخم أو المديونية الخارجية .

(د) تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة فى الخارج ما فى ذلك المهاجرين على وضع أموالهم فى صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليحقق الكفاية المطلوبة وهو من ظروف الجهاد بالمال ، وذلك سواء عن طريق القرض أو عن طريق التبرع أو الاستثمار على أن الدولة تلتزم بجميع الضمانات للحفاظ على أرزاق الناس .

(هـ) إعادة النظر فى سياسة البنوك قصد ضمان ثروات الدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين فى إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

(و) إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، وبناء على ذلك تحدد فى كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والآجلة ، بميزان يضمن التحسن التدريجى والنمو الاقتصادى بالسرعة المطلوبة حسب حيثيات المستجدات السيامية والأحداث التاريخية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ،

على أن سياسة الميزانية تلتزم بأن تصرف المالية ، حسب سلم الأولويات الذى يحدد حسب المستجدات باستثناء الزكاة التى تصرف لما حدده الشارع الحكيم لها .

(ز) تعديل وسيلة الجباية التى صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وصارت عاملاً من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن واغتصاب ماله باسم القانون والمصلحة العامة وكأن المصلحة العامة فى إضرار المواطن وتكليفه ما لا يطيق فلا بد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل .

السياسة الاجتماعية :

تنطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان الذى ورد فى قوله تعالى : ﴿ ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ وذلك بدءاً بكفالة الحقوق والحريات التى كفلها الشرع الحكيم المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس بالتساوى لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعى المانع للصراع الطبقي الطائفي .

ومن ثمة فإن السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتمحور فى العناصر التالية :

(أ) حق الوجود :

من أبعاد التكريم الربانى للإنسان أن جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبرراً لوجوده فقال تعالى ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ .

فبرر الله الوجود بالعبادة ولم يرره بالكسب الذى اعتبرته النظريات الحديثة . ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيلياً فى الكون ، كما أبرز التكريم فى علاقته بربه أكثر من علاقته بالأكوان التى سخرها له فقال تعالى : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ .

وإذا كان الإنسان بحكم التكريم هو محور الكون بفضل فعاليته فإن هذه الفعالية ليست بالفعالية الحيوانية التى لا تتجاوز حدود الاستهلاك ، بل هى فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو - أى الإنسان - يصير صانعاً

للحضارة وليس أبداً عالة عليها ، ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمتة واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية في الكون يقول تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ﴾ . على أن الأمة مطالبة بكفالة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوى في حظوظها ويعد الحرمان من ذلك مساً بقيمة الوجود .

(ب) حق الرعاية والعناية :

إن حق الرعاية والعناية في جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال وأرقى مستويات التحصيل ، مرتبط بقيمة الوجود باعتباره وجود رسالي تاريخي حضاري ، ومن ثمة فإن الحق في التربية حق شرعي يتضمن الواجب الذي يخول المسؤولية التربوية لكل من الأم والطفل المعنى بالتربية ولذلك فهي حق وواجب في آن واحد لقوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق ﴾ . فربط النص الشرعي بين حق الإيجاد وحق التعلم لمضمون الرسالة ، إشارة إلى أن الرسالة من مبررات الخلق وأن التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ولذلك فإن سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمقتضى مبدأ المساواة في الإسلام وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ، ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة في كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

١ - السياسة التعليمية :

(أ) إذا كانت السياسة التعليمية جزءاً من سياسة الدولة عامة ، وإذا كانت السياسة التي تنتهجها الجبهة الإسلامية هي السياسة الشرعية في السياسة التربوية ملزمة بكل ما أُلهمتها مقاصد الشريعة الإسلامية ، من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من في الوطن دون تمييز عنصري أو طائفي أو عرقي أو ديني أو نوعي .

(ب) اعتبار التربية كما هي حق للفرد ، هي حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها .

(ج) تحدد ميزانية التربية فى نطاق ضمان العدل والتوعية معاً .

٢ - ميزانية الدولة للتربية :

تحدد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

٣ - التوجيه التربوى :

يتخذ بالقيم التالية :

(أ) الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات .

(ب) القيم الإسلامية كعدم الاختلاط ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية التى ينبغى أن تكون وفق الضوابط الشرعية .

(ج) مراعاة التوظيف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات فى التعقيد التكنولوجى الوظيفى .

(د) ضبط سياسة الامتحانات حسب هذه المعانى كلها للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين ، ولتلافى ما حصل تمنح فرص جديدة للمتواجدين فى الشارع والذين طردوا من المعاهد التربوية إن بواسطة الامتحان وإن بغيره قصد كسبهم للمشروع الاقتصادى والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

٤ - المحتوى التربوى أو المنهج :

(أ) يعاد النظر فى المحتويات التربوية فى نطاق حاجة البلاد إلى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان التوعية التربوية المطلوبة فى كل المستويات وجميع التخصصات .

(ب) إعادة النظر فى المحتوى التربوى من أجل تصفيته من الأيدولوجيات الغازية والمفاهيم التى تحمل قيماً تتعارض وقيم الأمة الإسلامية وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الإبداع .

(ج) إعادة النظر فى الطرق التربوية الشائعة عندنا والتي تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلاً من أن تنتجها ، وصارت تكون المتعلمين بدلاً من العلماء العارفين ، وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية مع ضمان أعلى المستويات التربوية للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة إلى الخبرات الأجنبية .

٥ - إعداد المعلمين :

إعادة النظر فى وضع المؤسسات التربوية بإعداد المعلمين لمختلف المستويات التعليمية ، وذلك لضمان أعلى المستويات فى الخبرة وأرقى النماذج فى المسلكية باعتبار المعلم والمربى قدوة ليس فقط لتلاميذه بل للأمة بأكملها ، وذلك يعنى إعادة الاعتبار إلى رسالة المربي وقيمه ومكانته فى الأمة الإسلامية اقتداء برسول الله ﷺ من ضرورة رد الاعتبار للمادى ليتكافأ مع الواجبات الجسم المطلوبة منه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة باعتبار أن الواجب يكمن مبرره فى الحقوق ، فكلما زاد الطلب النزعى فى المهمة زاد حق مردودها للمادى والمنعوى على صاحبها .

٦ - النظام الاجتماعى فى المؤسسات التربوية :

(أ) يعد النظام الاجتماعى فى المؤسسة التربوية من أهم الشروط التربوية لتكوين شخصية التلميذ والطالب بحيث يكون المجتمع التربوى نموذجاً سليماً للأمة .

(ب) ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والاجتماعية فى الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الإسلامية تنمو فى شكل متكامل شامل ، صحياً ونفسياً وعقلياً وثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً

٧ - السلم التعليمى من الحضانة إلى ما بعد الجامعة :

إعادة النظر فى السلم التعليمى من المدرسة إلى الجامعة فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وجعل الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاضعاً للشروط التربوية لا غير ، مع تعريب كل المراحل الجامعية التى لم يتم تعريبها .

٨ - مرحلة الإلزام :

رفع مرحلة الإلزام إلى التعليم الثانوى .

٩ - الوسائل التعليمية :

إعادة النظر فى الكتب المدرسية بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

١٠ - المنظومة التربوية الرياضية :

إعادة النظر فى السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والأخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية .

١١ - التربية الإعلامية :

إعادة النظر فى جميع برامجها ومقاصدها كى تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافى إلى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة إيمانية وجدارية فنية تبلور فيها عبقرية الأجيال وقدرتها على الإبداع والتفوق .

١٢ - سياسة المنح فى الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون لمن هو أكثر استحقاقا سواء فى الجدارة أو فى الحاجة .

١٣ - النظام الإدارى لسياسة تسيير المؤسسات فى كل المستويات :

يعاد النظر فى سياسة التسيير الإدارى بحيث يكون ثمة اعتدال فى المركزية واللامركزية على أن تعتمد الروح الجماعية ، ويجمع بين معاهد التربية والإدارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم معاً ويخدم مصلحة البلاد .

١٤ - سياسة التوظيف فى الميدان والتسيير والبحث :

يعاد النظر فى سياسة التوظيف فى الحقل التربوى سواء فى التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق النوعية .

(ج) حق الانتخاب والترشيح والمشاركة فى التسيير :

إن الإسلام دين الحرية باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسؤولية من حيث هى تعبير على الإرادة الخيرة الواعية القائمة على القناعة الإيمانية والمناعة الأخلاقية الوجدانية من ذلكم قوله تعالى : ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ وقوله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » فالإنسان بناء على هذا المنظور

العميق الإسلامى للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولاً وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية :

١ - حقه فى الانتخاب أو اختيار القيادة .

٢ - إن حقه فى الانتخاب يخوله حقاً للترشيح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية :
الإسلامية - العدالة - القدرة - الكفاءة أو الجدارة - الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضعية التى تتطلبها المستجدات .

٣ - حقه فى التسيير وهو تولى المسئوليات الإدارية والمهنية وهى تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير ، فموجب ذلك يكون الموظف أو المعين للمسئوليات مسئولاً أمام الله ومسؤولاً أمام الأمة ومسؤولاً أمام المصلحة التى شرف عليها أو يكون عنصراً مسيراً منها وذلك حتى لا تضعف الأمانات بضياح المسؤولية قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .
٤ - توفر الثقة بموجب اشتغال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعى والأخلاقي المهني والسياسي .

(د) إفساح المجال للمبادرة :

لتكون الأمة فى مستوى مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية ، والثقافية والحضارية ، لابد من فك القيود التى قضت على روح المبادرة فى شعبنا العصامى الذى كاد يحال إلى اتكالية خطيرة ، لابد من الحريات التى تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية فى جميع مجالات الحياة وهو شرط نفسى تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التى تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ .

(هـ) ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال :

إن الإسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ومن ضرورياتها كفل الإسلام الضرورات الخمس والتى لا يكون الإنسان إنساناً إلا بها وهى :

١ - كفالة الدين . ٤ - العرض .

٢ - النفس . ٥ - المال .

٣ - العقل .

فكفالة هذه الضرورات توفر شرطاً نفسياً لا يكون الاستقرار إلا به .

(و) إصلاح الأسرة الجزائرية فى نطاق الشريعة الإسلامية :
اعتنى الإسلام بالأسرة عناية لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام لا قديماً ولا حديثاً
وذلكم لخطورة وظيفتها فى الأمة ونجمل هذه العناية فيما يلى :

١ - الرعاية والعناية بالطفل إلى سن الرشد .

٢ - ضمان التكافل الاجتماعى إلى حد الإيثار .

٣ - ضمان التماسك الاجتماعى بواسطة التماسك الأسرى وإذ اشتملت الأسرة على
هذه الخصائص وأدت هذه المهام فى مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول ﷺ إلى
اليوم فإن ذلك ليعد من أهم نتائج اهتمام الشرع بها ، ولئن تعرضت الأسرة إلى التضرر
من جراء ظروف الاستعمار بشكليه القديم والحديث فإنها لم تتسلم لسياسته وبفضلها
استطاع الشعب الجزائرى أن يواجه فى غياب الدولة وأن يثور فى وجه الأعداء ، ونتيجة
لما تعرضت له الأسرة من سياسة التعذيب والانحلال والفقر والجهل فإن إصلاحها ليعد من
أوسع ميادين سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولذلك فهى تقترح إزالة العقبات التالية :

(أ) توفير الشغل لأصحاب الأسر لإيقاف الهجرة التى اتخذت سبيلاً لتفكك
الأسرة .

(ب) إعادة النظر فى سياسة الإسكان لتوفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعاً للتشرد
وسائر آفات غياب السكن التى عرفته البلاد بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشييد عمرانه
وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التى تملحها ضرورة نموه السكانى فى مرحلة النمو الشامل .
(جـ) العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم إلى بلادهم ، وذلك بتوفير ما جعلهم يلجأون
إلى الغربة ويتجرعون مرارتها وغصة آلامها ووحشة البعد عن الوطن .

(د) العناية بالأُم ، خاصة التى ترعى الأطفال ، تسعف - فى حالة الضرورة -
بمساعدة توظف لذلك وتعطى منحة للأئمة حيث يعتبر عملها البيتى وظيفة اجتماعية
وتربوية ، تتقاضى عليها جارية بنفس المستوى الذى يتقاضاه العامل فى المعمل أو الحقل
أو غيرها مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدارة بالنسبة إلى التربية البيتية ، ويقوم
بمهمة التوظيف والإشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الاجتماعى يضمن
جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية .

(هـ) العناية بالمرأة : نظرًا لسمعة المرأة المسلمة التي اكتسبتها في عهد الرسول ﷺ بما توصلت إليه - في نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضي الله عنها بعلمها - حتى كانت راوية لأكثر من ألفي حديث - ومشاركتهن مع الرسول في غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ، مما دل على وعيها السياسي ، وفي عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعقيدة التباعدات في الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفي عهود كثيرة كانت استماتتهن في المواقف الجهادية في المغرب والأندلس وفي عهد احتلال الجزائر ، وثورة نوفمبر التي برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحييت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها في هذه المرحلة ، وقد أصبحت تمثل أكثر من ثلثي نسبة الطلبة الجامعيين وتلاميذ الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد في الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية :

١ - رفع مستواها العقائدي وجودة تكوينها المسلكي .

٢ - رفع مستوى وعيها السياسي والتربوي والحضاري .

٣ - إعادة الاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى .

٤ - توعية المجتمع كي يدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها . من أجل ذلك كان الإسلام وما يزال الدين الذي لم يميز المرأة عن أخيها الرجل بكل ما يكرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام « النساء شقائق الرجال » وقوله « استوصوا بالنساء خيراً » .
(و) إعادة النظر في سياسة المنح العائلية خاصة للعمال أو الذين مستوى دخلهم لا يكفي لضمان الضرورى من الغذاء .

(ز) رفع مستوى جناية المتقاعدين الذين جمدت جراياتها وصارت لا تكفى أمام التضخم الذى آلت إليه البلاد ، وأرامل الشهداء وذوى الحقوق .

(حـ) العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد جرايات تكون في مستوى كفايتهم الاجتماعية التى تحفظ لهم كرامتهم وتجعلهم فى مأمن من الضياع أو الإهمال أو التفریط مما يجعلهم يشعرون بدفع احتضان أمتهم لهم ، والجدير بالملاحظة أن هذه العناية لجميع المستحقين بدون ميز بوع أه عنصري أو طائفي أو ديني ..

(ط) إعادة النظر فى سياسة السجون وطرق معاملة المصاحين لضمان كرامتهم ورعايتهم جسمياً ونفسياً واجتماعياً وتربوياً : إسلامياً ومعرفياً ومهنياً وإعدادهم للاندماج الوظيفى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم .

(ى) وضع ميزان بين الجراية المناسبة للجهد والخبرة وبين القدرة الشرائية التى تستجيب للحاجات الاستهلاكية عمومًا .
(ن) الإصلاح الاجتماعى الشامل :

يعد نظام الحسبة فى الإسلام من أحكم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس فى الميادين التالية :

- ١ - الشارع .
- ٢ - السوق .
- ٣ - المصنع .
- ٤ - الحقل .
- ٥ - الإدارة .
- ٦ - المسجد .

وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذى يعين من طرف القضاء يستتب النظام وتتوفر شروط الوثام ، وتضام المصانع والآداب العامة والقيم والشيم وترقى الأمة إلى ما ترمى إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة .

(ح) السياسة الصحية :

إن الصحة والعناية بها ضرورة لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة ومآثر العاهات التى تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية أجيال يكونون محققين لما ترمى إليه الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿ أشدء على الكفار رحماء بينهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إن خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ وقوله ﷺ : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير » . وللعناية بالمرضى وكفالة علاجهم فى الوقت المناسب وبالتقدر الكافى ، ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية :

١ - رفع مستوى الوعى الصحى التربوى فى جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائر وسائل الإعلام مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر منها من عاهات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية - كالأطباء المتخصصين ومراكز الاستقبال والخبراء فى التمريض والإسعاف بأنجع الطرق وأسلمها ووسائل النقل الجيد وإن أدى ذلك إلى تخصيص أسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم .

٢ - وضع علامات على صدر المريض بالسيدا لكى يحذر منه الناس ، ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية ، فإذا كان مصاباً بأى مرض معد يتجنب الاحتكاك بالناس وفى حالة الضرورة تلتزم منعاً لانتشار الجراثيم ونقلها لغيره - خاصة إذا كان معلماً للأطفال أو طبيباً يحافظ على المرضى أو تاجرًا يحافظ على زبائنه .

٣ - إعادة النظر فى نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة بالنظافة المادية والأخلاق وحسن أداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها .
٤ - وضع طريقة تكاملية بين الطب المجانى والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان فى منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهشم فيها خبير ولا يخص فيها أجير .
٥ - توفير الدواء مع تدعيمه كى لا يقصر على شرائه فقير .

٦ - توفير الأجهزة التكنولوجية المتناسبة مع تطور علوم الطب والإكثار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمى ، لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المجال الصحى حتى يشمل جميع التخصصات ومراكز الشبه طبية وهو ما يساعد على إيجاد مناصب للشغل دون أن تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعى والتطور الحضارى .

٧ - تطوير وسائل الإنتاج الصيدلى ومخابر البحث كى تحقق البلاد كفايتها التى هى شرط فى استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها .

٨ - الإكثار من المستوصفات حتى تتواجد فى كل الأحياء .

المحور الثقافى والحضارى

إن السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تلتخص فى حماية الأمة من الغزو الثقافى والقهرة الحضارى ، مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الإسلامية وحضارتها خاصة فيما يلى :

(أ) الدين وشريعته .

(ب) الأخلاق الإسلامية وقيمها .

(جـ) الفكر الإسلامى وعبقريته .

(د) حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية واشراقاتها .

وهى ثقافة تكامل فيها العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلم نظر وتطبيق ، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيه أجيال من العبقريّة ، إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرجت للناس ، أمة الرسالة ، أمة الحضارة .

وخلاصة القول فإن هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية :

١ - ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هى أمة ذات استحقاق لحياة العزة ، حياة المشاركة الفعالة فى الجهد الحضارى على أوسع مدى وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبقريّة .

٢ - ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامى كنظام حياة ضامن لسعادة الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذى سبق ذكره .

٣ - إعادة الاعتبار إلى العلم وتقنياته حتى يعود إلى مكانته فى الأمة تلك التى أعطاها له القرآن الكريم والسنة برد الاعتبار إلى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم أولو الأمر فلا يث أمر عظيم من أمور الأمة إلا بعد استشارتهم وفى ضوء حكمتهم وفى نطاق توجيهاتهم ما أطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبنوا .

٤ - تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية فى سائر أنحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظاً على وحدة القطر ولأنها لغة القرآن والسنة ، وهذا لا يعنى نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب وإثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعاً من موانع التصدع لوحدتنا وحامية حى الأمة الثقافية والحضارى من الغزو الفكرى والحضارى ومصدراً من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلاً مزدهراً ، تطورت فيه أصوله وتفوقت بالتجديد عبقريته ليكون من ورثة الرسالة وبناء الحضارة ، وتحقيقاً لذلك يعاد النظر فيما يلى :

١ - البرمجة الإذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكز الثقافية والمسرح ..

٢ - المركبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ - تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة .

٤ - توفير الكتاب الإسلامى والعلمى والتقنى مما يجعل المكتبات فى مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكز البحوث .

إن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هى الميدان الذى تتجسد فيه حرية التعبير وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى من حيث هى نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته فى أحداث أطواره ، على أن الخناق الذى عانت منه الأمة فى البلاد حرمها من حقها فى حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم ، كى تعيش ظروفه وتستغل علومه وتقنياته وتوظف أجود فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات عبقريته وتواكب تطور اكتشافاته ، وتدرك أرقى مستويات وعية الحضارى والتربوى مما يساعدها على التجاوب المثمر ، ويؤهلها للمشاركة الفعالة فى حل مشكلات الإنسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعباً وأمة .

ولذلك . فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة ومرحلة من أغلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ، ومن ثمة يعد الإعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ، الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الرائدة ، ولا تأخذ إلا ما صبح من علوم وتقنية ، ولا تستورد إلا ما جد مما يصلح لمواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافى والحضارى ، المعزز للإرهاصات التى تجعل عبقرية أجيالنا محققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ، ومن ثمة فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتمحيص للأخبار وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبليغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك تعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إصلاح ما يلى :

١ - الصحف على اختلافها من يومية وأسبوعية إلى شهرية أو دورية ، تشجعه على كشف الحقائق والبحث عنها ، وعرضها بموضوعية يساعد على معرفة واقع البلاد فى مختلف المجالات ، وحتى على مستوى العالم وبل تذهب سياسة الجبهة إلى أبعد من ذلك فتشجعها (أى الصحافة) على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام

الأجنبية كى تستعيد ثقة الشعب بها على اختلاف مستويات الثقافة ، وذلك لضمان حصانة الصحافى وإعادة الاعتبار إليه على أهمية رسالته المذكورة آنفاً .

٢ - تشجيع التخصص فى الصحافة فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

إن العموميات التى تظغى على الأسلوب الصحفى فى بلادنا أمسى من أخطر عوامل سيطرة العموميات والمستوى الردىء الثقافى ، والذهاب بالوعى السياسى والحضارى ، إن تجهيل الشعب الجزائرى فى إسلامه وعملية تشويبه قصد تنفيره وتحريفه لمن أخطر السياسات الاستعمارية التى شدت على الإسلام أيام الاستعمار وما تزال إلى اليوم ، ولذلك تلفت الجبهة نظر الشعب الجزائرى الغيور على دينه إلى ضرورة إنشاء جرائد وصحف تكون فى مستوى وظيفة الدعوة الإسلامية المعطلة ، وترشيد صحوته المظفرة وإجلاء الحقائق لجدارته فى الإنقاذ للأمة والإنسانية ، والتصدى لخصومه ووضع حد لتضليلهم وتزويرهم وتخدير الرأى العام وتآليه على الإسلام والمسلمين . إن غياب الصحافة الإسلامية الحرة ترك ثغرة خطيرة نفذ منها الغزو الثقافى والتوجيه المغرض لعرقة سير النهضة الإسلامية التى هبت الشعوب لحمل لوائها ، وانطلقت الأمة بجدية لتحقيق آمالها بعد إزالة آلامها حدًا لسياسة استعمارية تركتها ضحية لخططها الماكرة وأغراضها الخافدة .

إن من يريد الغناء فى كل وقت يجده ، ومن يريد الأفلام يلحقها وأما من يريد أن يبحث عن دينه كى يفقهه أو ينشد علما كى يتعلمه ويتفجع به لايجدهما ، لأن وسائل الإعلام ضاقت وأوصدت نوافذها أمام طلاب الحرية والحقيقة والراغبين فى الإسلام والشرعية والباحثين عن العلم والتقنية .

ولتفادى هذه الأوضاع المتردية ترى سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحها ، كى تصبح صالحة تربوياً ومصلحة اجتماعياً ومقنعة عقائدياً وفكرياً ومشوقة أدبياً وفنياً ، فلا يكون الجمال على حساب الخير ولا تكون الأخبار على حساب الحقيقة ولا يكون التوجيه على حساب الأمانة ...

٣ - ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكفاءات وأعلى الخبرات وأرقى التقنيات كى تكون فى المستوى المحقق للمراد من الحرية الإعلامية .

الجيش

إن الجيش الجزائري ذو شهرة تاريخياً ، قلما وصلت إليها أشهر جيوش العالم ، لقد قام كحام لحمى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله وحام حمى دار الإسلام برجاله ، وحامل للواء الجهاد للذود عن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهبة والمنعة ، فكان يحمى حمها وبالغا صداها ...

ولئن انكسرت شوكة بعد الغزو وأخذت سلطته بعد العز فإن الشعب الجزائري لم يستسلم نهائياً بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة ، أبدى فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرته على الاستمرار حاملاً لواء الجهاد إلى أن حقق الله له الانتصار على الاستعمار وأفتك حريته واستقلاله واستعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه .. فبينت الثورات وأحداث ثورة التحرير أن شعبنا جيش وجيشنا شعب .

ولكى يبقى كذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحه كى يستعد سمعته التاريخية وقدرته القتالية كما يلي :

١ - إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يصير الإيمان أول مواصفاته .

٢ - أخلاقه التى تجعله شجاعاً أياً وأميناً على المسؤوليات غيوراً على المصالح صادقاً فى العهد ثابتاً عليه .

٣ - رفع مستوى خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .

٤ - تطوير عتاده وجديته تدريجه على جودة استخدامه .

٥ - إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات انقيادية العسكرية فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى العسكرى فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضائى .

٦ - إحداث الصناعة العسكرية التى تكون فى المستوى الحضارى المطلوب .

٧ - تشجيع البحث والاكتشاف فى المجال العسكرى .

٨ - ترفع الجيش عن التورط فى القضايا السياسية كى يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما يجعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ - لكي لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي تحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكري الذي يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه و على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير فى توصيات لتنمية الخبرة تتم فى ظروف مناسبة للتدريب .

١٠ - ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التى تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزائر ليكونوا فى مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة، ويبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ لأنه إذا أردت السلم فاستعد للحرب.

إن الجيش الجزائرى عريق فى تاريخه وأمجاده ، جديد فى نشأته وخبراته يحتاج إلى جهود جبارة من التدريب والخبرة كى يستعيد مكانته ويصبح فى المستوى المطلوب الذى تفرضه القيمة الاستراتيجية بترقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للجهة الإسلامية للإنقاذ تحدد فى نطاق المطالب التالية :

- ١ - مكانة الجزائر وسمعتها فى العالم .
- ٢ - منهجها الاعتدالى فى المواقف والعدل فى معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية ، التاريخية والحضارية .
- ٣ - معاملاتها الاقتصادية والسياسة الراجحة تحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية، وبذلك تكون الجزائر فى عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها، وعلى استعداد لتدعيم الوثام والسلام بمفهوميهما الإسلامى واستقرار العالم مايجعل الحضارة تقوى على أزمتها وتستمر فى ازدهارها. إن الإسلام يمثل أثقل وزن عقائدى فى العالم، وأقوى محرك لضмир الإنسانية وأقدر، إحياء له وأعظم رسالة ربانية لهداية البشرية وأثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكوين الإنسان وأعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فإن السياسة الخارجية للجهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر حماية حقوق الإنسان كما جاءت فى القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها وبذل أقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتمييز العنصرى والتعذيب وبشاعة الأسر وخنق حريته فى التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولايليق ببشريته لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(4)

جبهة الإسلام للثأر
للإمام الشهيد الوطني الموقر

أحرار في 16 رجب 1412
الموافق لـ 21 جانفي 1992

البيان رقم 8

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّي جَاءَكُم بَأْسٍ بَنِي فَنِينَا﴾ [١] لتبصروا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين [٢]
إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل الاستمرارية الشرعية لجهد الشعب الجزائري مراراً وتكراراً، لأنها تمثل فيها الإسلام من محمد طموحه في تحقيق
المعنى الصحيح للإسلام وهنا ودولة ينظم العلاقة المتعددة كما ينظم شؤون الحياة في مختلف المجالات ويعطي النسب في معارف الفلاحين من الرجوع
كما يمتد في معارف البناء والتعمير من تربية العتار الحضاري، الذي أصاب امتنا حين غفل الحرام الإسلام واستوردوا مناهج الضلال من الشرق
ومن الغرب.

وأمام حملة التصفيل الإعلامي الذي يُبغض فيه أعلامنا مبررة معروفة بقرنتها الثقافية عن الشعب الجزائري وسخطها الفكري للثابت المعادي
لكل ما هو إسلامي أصيل، فإننا - دفعاً لكل ليس أو لمعوض حتى يكره الشعب الجزائري المسم على بيته من أمره - نوضح ما يلي:
أولاً: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم ترفع لواء انتفاضة والغاية من أجل التمكن للإسلام شريعة وعبادة وشريعة، فائدت الشعب الجزائري
حزباً لها جذوره من ولاء للإسلام وجهاد الشعب الذي ظل يعبر عن مر الزمان إلى تحقيق الدولة الإسلامية والإسلام في مفهوم الشعب الجزائري
بحاجة إلى توثيقه بطقونه في واقع الناس لا إلى من يرفقه. لأنه بول كاملًا وبقي على الدوام الحسن النبع للأمة في أحلك الظروف قال تعالى:
﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُكُمْ أَبَدًا﴾ [٣] وتحدثت عليهم نصيبهم وصيبت لكم الإسلام جديلاً...

ثانياً: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحسد في مشروعيها الإسلامي لمفاهيم الإسلام وتصرّفه على نهج البرة والخلفاء الراشدين مع احترام كل
التجارب الإنسانية الناجمة في خدمة المصالح العام للبشرية التي لا تعداد تصرف الشريعة
ثالثاً: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الوثيقة من رعب الإكلافات العظيمة للشعب الجزائري في التوسيع الفاسد لرفع التحدي الحضاري ما فنتت
نعمت على الله لم على القنوات الدائمة للشعب لأنها تعلم أن المشاريع التي تفسح أنتم في تلك التي تتجذر في واقع الشعب انطلاقاً من دونه
وتتميز لقراء الثانية.

وأخيراً: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تروى في حرية الصحافة طاهرة وصحية عندما تزوي رسالة الحجة والتثوير والشدائد... لكن بمعنى الأعلام
المؤثرة المأجورة المعروفة ثقافياً إلى الشائعات: التي تحاول حدة الإعلام المؤسسي وتحويل التزيم إلى الكذب والإشاعة والأثرة والعنف وتبسط
الأجواء للإتلاق الخطر. ولذلك ندعم جمهور القراء من الشعب الجزائري المسلم أن يتقدموا لتصفيد الغالبية شراباً وفراً...

LE MATIN - ALGER REPUBLICAIN - EL WATAN

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نوجه تحياتنا إلى كل مساعي مرتبط على خط المواجهة دعماً عن الحقيقة والصدق والأمانة والوضوحية
ينطلق من الحق لأنه حق ومحارب الباطل لأنه باطل، لا يحط حرقاً حتى نترجع فيه الفسلفة للإسلام والجزائر: وليس فيه قوة من الخدمة المأجورة
لأعداء الدين والوطن...

هنا ولجود الفناء للشعب أن يفرق بين الإلتصاف بحمل الله في هذا الظروف الدقيق صلاة ودعاء، وإن يعني على الهدى واليقظة والإسماء
لتصويت انفرجة على الترحيب بمشروع الإسلام وحدثت وصلى ويرأون على تبرك بين أبنائك حياء أركت.
قال تعالى: ﴿وَلْيَتَصَوَّرُوا أَنَّكَ مَن يَنْصَرُّهُ﴾ [٤] الله كفوي عزيز الخبير [٥] محبتهم في الأديان أقاموا المجلة وأتوا الزخامة [٦] أمروا
بالعزوة ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور.

مسؤول المكتب التنفيذي
للجبهة الإسلامية للإنقاذ
م. القادي حناني



حركة المجتمع الاسلامي

حماس HAMAS

65 شارع علي حديد

البرادية الجزائر

الهاتف : 02 66 09 10

02 66 09 45

الفاكس : 02 66 08 99

البريد الإلكتروني :

رسم الارسال : -

في : 04 شعبان 1412 هـ / 08 - 02 - 1992 م

الجزائر

أسس الحوار للخروج من الأزمة

بيان

ان الذي حذرت منه حركة حماس بسبب التجاوزات الشرعية والقانونية الاخلاقية التي لم يعرف بها الانسان الجزائري الذي ينشد الامن والاستقرار والتسامح قوة لتعطي دالة قاطعة على غياب الحوار .

وما نحن الآن و أزمة الدماء والمساجد والشوارع والمصلين والجيش تزداد توترا لا يدفع ثمنه الغالي سوى شعبنا الذي يعيش هذه الأيام حيرة مشوبة بقلق وتوتر عالين مما حمل حركة حماس على الاتصال - كمعادتها - بشخصيات جزائرية هامة ديموقراطية وسياسية والتي عبرت عن الاحساس بالالام من الوضع المتأزم في شوارعنا وجوامعنا التي استباحت فيها دماء الجزائريين واصبحت رخيصة للانس !!

ومن هذه الحثيات تتقدم حركة حماس بالاقتراحات الالنية كأسس عملية ضامنة للخروج من الازمة :

1 - ان تعد السلطة - وهي حاليا ممثلة في المجلس الاعلى للدولة - يدعا لكل الفعاليات الاسلامية والوطنية .

2 - المبادرة العملية لرفع المظالم والمضايقات الادارية والقضائية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الشعب .

3 - تحديد مواعيد الانتخابات الوثاسية والتشريعية .

و أما الجبهة الاسلامية للانتقاذ فإنها مطالبة الان بـ :

- الاعلان الفوري عن ابعاد المساجد عن اي نوع من انواع الصراع

- اعلان البراءة من كل مشاغبة في المساجد والشوارع التي تؤدي الى إراقة الدماء .

اذ أن كل تصرف غير حكيم سيكون سببا في تشييد الحويات و يشرح صدور أفعال الجزائر

وهذا يفرض تحمل المسؤولية بكل شجاعة في هذا الطرف المتأزم

ان حركة حماس تعرض هذه المقترحات من منطلق الحرص على رفض إراقة الدماء او

استباحتها سواء على مستوى من يفتي بجوازها او يستهين بإراقتها ، قال تعالى : "من قتل نفسا

بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا و من أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا "

والحديث الشريف يقول : " لكل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه "

و هذا كله يفرض على الجميع اجتناب مواطن الفتنة .



المؤلف

محمد حسن يوسف العباسي

- من مواليد دمياط عام ١٩٥٤ م .
- يعمل بالصحافة .. وله أبحاث في السياسة والتاريخ العربي الحديث ..
- بدأ يصدر كتاباته منذ عام ١٩٨٦ م حتى الآن وبلغت أربعة عشر كتاباً أهمها :
 - جذور المؤامرة الدولية
 - في الحرب العراقية الإيرانية .
 - شوايش البعث على عبد الله صالح .
 - من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم .
 - حزب البعث: التاريخ .. الفكر .. التطبيق .

١٩٩٣/١١٢٥٤	رقم الإيداع
ISBN 977-02-4319-7	الترقيم الدولي

١/٩٢/١٨٥

طبع بقطاع دار المعارف (ج.م.ع.)